وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغواط–

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية و الحضارة

قسم التاريخ

مشاريع الإصلاحات الفرنسية في الجزائر

1958-1947

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطلبة

- شويخ فاطمة الزهرة
- سمحات سارة
- بن التواتي حسينة

تحت إشراف الأستاذ

محمود بن خليفة

السنة الجامعية

1440/1439هـ الموافق لـ 2019/2018م

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

" و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون"

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة

إلى نبي الرحمة و نور العالمين

"سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم "

إلى الوالدين الكريمين " أبي العزيز و أمي الحبيبة "

حفظهما الله و رعاهما

إلى كنوز الحياة إخوتي و رياحين حياتي

(عبد العزيز و إسماعيل)

و إلى كل عائلة بن التواتي صغيرا و كبيرا

حسينة

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدة الكريمة

أطال الله في عمرها و إلى روح والدي " رحمه الله"

و إلى كل عائلة شويخ كبيرا و صغيرا

و إلى الشهداء الأبرار الذين بذلوا النفس و النفيس

من أجل عزة الجزائر

و إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

فاطمة الزهرة

الإهداء

كل الشكر و التقدير إلى اللذان قال فيهما الله تعلى

" و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا"

أهدي هذا العمل المتواضع للوالدين الكريمين

و إلى إخواني و أخواتي

و إلى كل عائلة سمحات كبيرا و صغيرا

والى زوجي المستقبلي "شخـــــو عبد الرحمن "

و إلى جميع صديقاتي في كلية العلوم الإنسانية و قسو التاريخ

و إلى الكل أهدي هذا العمل المتواضع و أتمنى من الله

أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه

ســـــارة

شكر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم

" من اصطنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم فإن الله يحب الشاكرين"

الحمد و الشكر لله عدد خلقه و رضا نفسه و زنة عرشه و مداد كلماته ، أولا نحمد الله الذي منّ علينا بالصحة و أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع و نتقدم بجزيل الشكر و جلّ إمتناننا إلى الأستاذ المشرف" بن خليفة" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاتنا و نصائحه القيمة فله منا فائق الاحترام و التقدير.

كما لم يفتنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة قسم التاريخ و كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية بجامعة عمار ثليجي بالأغواط، كما نتقدم بالتحية و الشكر إلى السادة أعضاء المناقشة بتحملهم عباء قراءة هذا العمل و تقييمه

كذلك نتقدم بالشكر إلى كل عمال متحف المجاهد بولاية الأغواط و إلى كل من كان له الفضل في إخراج هذه المذكرة و في الأخير نشكر كل من ساعدنا سواء من قريب أو بعيد ولو بكلمة تشجيعية

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	
إهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ
الفصل التمهيدي: الأوضاع العامة في الجزائر عشية نهاية الحرب العالمية الثانية	
المبحث الأول: التطورات التي سبقت أحداث 08 ماي 1945	08
المبحث الثاني: أحداث 08ماي و انعكاساتها	09
المبحث الثالث: ردود الفعل المختلفة حول مجازر 08 ماي 1945	15
المبحث الرابع: الأوضاع السياسية و الاقتصادية بعد مجازر 08 ماي 1945	16
الفصل الأول: قانون 20 سبتمبر 1947	
المبحث الأول: التعريف بالقانون و اسباب صدوره	22
المبحث الثاني: محتوى القانون و أهم ما جاء فيه	25
المبحث الثالث: المواقف المختلفة من القانون و نتائجه	30
الفصل الثاني: مشروع جاك سوستال 1956	
المبحث الأول: التعريف بجاك سوستال و مشرعه	38
المبحث الثاني: محتوى جاك سوستال	41
المبحث الثالث: المواقف المختلفة من المشروع و انعكاساتها على الجزائريين	46
الفصل الثالث: مشروع قسنطينة	
المبحث الأول: التعريف بمشروع قسنطينة و أسباب صدوره	53
المبحث الثاني: محتوى مشروع قسنطينة	57
المبحث الثالث: مصير المشروع و انعكاساته	64
خاتمة	71
الملاحق	74
البيبليوغرافيا	79

مقدمة

لقد عملت فرنسا منذ احتلالها الجزائر 1830م، على فرض سيادتها في مختلف المجالات مستغلة شتى الوسائل و الأساليب ،و يبرر ذلك من خلال مجموعة من القوانين و المراسيم التي سعت إلى تنظيمها طول فترة الاحتلال هدفت مجملها إلى إذابة الكيان الجزائري في المنظومة الفرنسية بالإضافة إلى دمج كلي للجزائر بفرنسا و القضاء على الثورة رغم أنها كانت تحمل في ظاهرها جملة من الإصلاحات الإغرائية و التي تهدف إلى تحسين أوضاع الشعب الجزائري و مساواته في الحقوق و الواجبات مع المستوطنين الفرنسيين.

و من بين هذه المشاريع السياسية قانون 20 سبتمبر 1947 الذي وضع لامتصاص غضب الجزائريين و الذي مهدت له مجموعة من الظروف الداخلية و الخارجية التي حتّمت على فرنسا وضعه، خاصة بعد حالة الغليان التي عرفتها هذه الفترة بالإضافة إلى مشروع جاك سوستال ،الذي تناول عدة جوانب اقتصادية ،إدارية، اجتماعية، و حتى ثقافية و الهدف منه الوصول إلى شراء ذمم الجزائريين بهدف التخلي عن الثورة ، هذا إضافة إلى مشروع قسنطينة و هو مشروع استعماري كان محاولة أخرى من الإدارة الفرنسية بهدف القضاء على الثورة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في في معرفة السياسة الفرنسية المعروفة بذرّ الرّماد في العيون خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث سلّط الضوء على أهم الإصلاحات الفرنسية في الجزائر، و التي تهدف إلى تحقيق الإدماج و القضاء على الثورة.

و كذلك من خلال هذا الموضوع تمكنا من معرفة ردود الفعل المختلفة من طرف الشعب الجزائري و الحركة الوطنية الجزائرية على هذه الإصلاحات.

أسباب اختيار الموضوع:

أولا: التعرف على التطورات الهامة التي شهدتها الجزائر في النصف الأول من القرن العشرين.

ثانيا: محاولة معرفة مضامين الإصلاحات الفرنسية، و ذلك من أجل معرفة مدى توافقها مع مطالب الشعب الجزائري.

ثالثا: ميلنا و رغبتنا الشخصية للبحث في مواضيع تخص الجزائر.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل التالي:

كيف عالجت الإدارة الفرنسية مشاريع فرنسا في الجزائر اصلاحات 1947-1958.

و قد تضمنت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية منها:

- فيما تتمثل هذه المشاريع؟، و ما هي أسباب صدورها؟.
- ماهي المواقف و ردود الأفعال التي صدرت منها؟، و كيف كانت نتائجها؟.
- هل حققت هذه السياسة تطلعات الجزائريين أم المستوطنين؟.

الاطار الزماني والمكاني:

لقد حصرت فترة بحثنا ما بين 1947، و التي تميزت بأهم حدث و هو صدور القانون المعروف ب20 سبتمبر 1947/ إلى غاية 1958/ و هو تاريخ صدور مشروع قسنطينة.

أما الإطار المكاني فهو الجزائر ،التي كانت تخضع لهيمنة فرنسا، و التي سعت جاهدة للقضاء على المقاومة الجزائرية بشتى أنواعها من خلال إصدار هذه المراسيم.

منهج الدراسة:

لقد اتبعنا في دراسة هذا الموضوع على مستوى جميع فصوله و مناهجه على:

أولا: المنهج التاريخي الوصفي: و الذي تمّ الاعتماد عليه في رصد و عرض الأحداث و تسلسلها و ترتيبها ترتيبا كرونولوجيا.

ثانيا: المنهج التحليلي: اعتمدنا عليه في تحليل الأحداث و الاستنتاج منها.

الدراسات السابقة

أما بالنسبة للدراسات السابقة فلم نعثر خلال إجراءنا البحث البيبليوغرافي على دراسة مخصصة لمشاريع الاصلاحات الفرنسية في الجزائر 1947-1958م، غير أننا عثرنا على جانب هام من قانون20 سبتمبر 1947 في الرسالة الجامعية للطالبة بلقرع خليدة بعنوان مشاريع الاصلاحات الفرنسية بين طموحات الجزائريين و معارضة المعمرين(1891-1947)، والتي نوقشت بجلمعة بوضياف محمد بالمسيلة 2018/2017 ،وجانب اخر هام مشروع قسنطينة الذي جاء في الرسالة الجامعية للطالب بوهناف يزيد بعنوان مشاريع التهدئة

الفرنسية إبان الثورة الجزائرية و انعكاساتها على المسلمين الجزائريين (1954-1962)، التي نوقشت بجامعة الحاج لخضر بباتنة 2014/2013.

خطة البحث:

نظرا للمادة العلمية التي تحصلنا عليها فقد قسمنا الموضوع إلى مقدمة وفصل تمهيدي ثلاثة فصول و خاتمة و ملاحق، قائمة البيبليوغرافيا.

تطرقنا في في المقدمة إلى التعريف بالموضوع، أهميته، أسباب الاختيار، حدود الدراسة و المنهج المتبع، الصعوبات، مع ذكر أهم المصادر و المراجع المعتمد عليها.

الفصل التمهيدي: جاء بعنوان الأوضاع العامة في الجزائر عشية نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى غاية صدور قانون 1947، و الذي ركزنا فيه على الأوضاع السياسية و الاقتصادية التي عرفتها الجزائر قبل صدور هذه المشاريع.

الفصل الأول: قانون 20 سبتمبر 1947 :و قد قسمناه إلى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول التعريف بالقانون و اسباب صدوره ، و عرضنا فيه التعريف بالقانون و الأسباب المختلفة التي أدت إلى صدوره، و مختلف الأهداف المرجوة منه، أما المبحث الثاني فقد تعرضنا فيه إلى محتوى القانون و أهم ما جاء فيه ، و يتناول عرضا تفصيليا لكل تلك البنود التي تضمنها القانون، هذا و قد و جاء المبحث الثالث بالمواقف المختلفة من القانون و نتائجه، حيث درسنا فيه ردود فعل الحركة الوطنية الجزائرية من صدوره و مدى تقبلها له، إضافة إلى ردود الفعل الفرنسية المؤيدة منها و المعارضة، مختوما بأهم النتائج التي عقبت هذا القانون.

الفصل الثاني: مشروع جاك سوستال 1955: قسمناه كذلك إلى ثلاث مباحث ، حيث جاء المبحث الأول بعنوان التعريف بجاك سوستال و مشروعه، عرضنا فيه تعرريف جاك سوستال و مشروعه، أسباب و دوافع صدور هذا المشروع ، ثم المبحث الثاني الذي تضمن محتوى المشروع ، حيث تناولنا فيه محتوى المشروع في مختلف المجالات سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية...، و أخيرا المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى المواقف المختلفة من المشروع و انعكاساتها على الجزائر.

الفصل الثالث: مشروع قسنطينة: قسم هو الآخر كذلك إلى ثلاث مباحث، حيث يحمل المبحث الأول عنوان التعريف بمشروع قسنطينة و أسباب صدوره، عرضنا فيه التعريف بصاحب المشروع " شارل ديغول" ، ومشروعه ،والأسباب التي أدت إلى صدوره، ثم المبحث الثاني الذي تناولنا فيه محتوى المشروع و أهداف" شارل ديغول" منه، و تكاليفه، أما المبحث الثالث فتضمن مثير هذا المشروع و انعكاساته.

أنهينا البحث بخاتمة تضمنت النتائج التي توصلنا إليهافي هذه الدراسة المتواضعة و ألحقناها بعدد من الملاحق المتصلة بالموضوع و في الأخير وضعت قائمة البيبليوغرافيا ،وفهارس للأعلام و الأماكن و الموضوعات.

دراسة نقدية للمصادر والمراجع:

تنوعت المصادر و المراجع التي اعتمدناها في إنجاز هذه الدراسة ،و التي كان من أهمها:

المصادر:

أولا: الكتب:

- مذكرات على كافي: من المناضل السياسي إلى القائد الفكري(1946-1962)، و الذي اعتمدنا فيه على أسباب صدور مشروع قسنطينة.
- شارل ديغول: مذكرات الأمل ،اعتمدنا عليه في محتوى مشروع قسنطينة في المجال الزراعي و مجال المنشآت العامة.
- محمد صايكي: شهادة ثائر من قلب الجزائر، والذي اعتمدنا عليه في مصير مشروع قسنطينة و انعكاساته.

ثانيا: المجلات

- المجاهد: بمختلف أعدادها.
- ع 50-ع48- ع82-ع94.

المراجع:

اعتمدنا في الدراسة على كتاب الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، و الذي يعد مرجعا مهما قدّم لنا صورة عن الأوضاع في الجزائر عشية نهاية الحرب العالمية الثانية ،بالإضافة إلى كتاب الجزائر منطلقات و أفاق لنصر الدين سعيدوني و كتاب الحركة الوطنية لأبو القاسم سعد الله.

بالإضافة كذلك إلى كتاب دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر للدكتور سعد طاعة و الذي فصل لنا أهم الأسباب التي أجبرت فرنسا على وضع قانون أساسي، كذلك كتاب الفكر السياسي للحركة الوطنية و الثورة الجزائرية للدكتور حميد زوزو، الذي استفدنا منه في معرفة جلّ البنود التي تضمنها القانون و كذلك كتاب محطات في تاريخ الجزائر و دراسات في الحركة الوطنية ،كما اعتمدنا عليه في تعريف قانون 1947 و مضمونه و نتائجه، و الاتجاه الوطني للحركة الوطنية من خلال نصوص 1912-1948، الثورة في الولاية الثالثة و الذي استعنا به في مشروع جاك سوستال، و كتاب فرنسا و الثورة الجزائرية للدكتور غالي غربي الذي أفادنا كثيرا في المواقف المختلفة لمشروع جاك سوستال.

الصعوبات:

مما لا شكّ فيه أنه لا يوجد دراسة دون صعوبات و عراقيل ، ومن جملة الصعوبات التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة، أذكر على سبيل المثال :

- بعد تحديد الموضوع بالفترة الممتدة بين 1942-1947، بعد بحثنا وجدنا أ، الفترة يغطيها البحث قصيرة لهذا اضطررنا إلى إعادة ضبط الفترة الزمنية و توسيعها من 1947-1958، و هذا ما كلّفنا خسارة للوقت.
- ضيق الوقت

الفصل التمهيدي:

الأوضاع العامة في الجزائر

عشية نهاية الحرب العالمية

الثانية

1947-1945

المبحث الأول: التطورات التي سبقت أحداث08 ماي 1945:

أ- على المستوى الداخلي:

كانت لظروف الحرب العالمية الثانية (1939-1945) [1]، و ما ارتبط بها من تطورات أثر في بعث الحماس و تعميق الوعي الوطني و تعزيز الأمل في نفوس عامة الجزائريين، و ذلك نتيجة الأحداث المتسارعة التي ارتبطت بأحد مظاهرها الكبرى، ذلك بفعل انكسار القوات الفرنسية أمام جحافل الألمان (1940) و انتشار دعاية قوات المحور(الألمانية الإيطالية) المعادية للوجود الفرنسي بشمال إفريقيا و إعلان ميثاق الحلف الأطلسي من طرف الرئيس الأمريكي روزفلت[2] و الزعيم الإنجليزي "تشرشل"(1941) [3] و التي نصت مادته على " تقرير المصير"، يضاف الى هذه الأحداث نزول الحلفاء بالجزائر في نوفمبر 1942 و إعلان سان فرانكو الممهد لإنشاء منظمة الأمم المتحدة[4] جوان 1945، و بداية تحرك حكومات المشرق العربي لإنشاء جامعة الدول العربية 1945.[5]

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني: **الجزائر منطلقات و أفاق مقاربة للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت-لبنان،2000 ص ص122-126،.

[2]- روزفلت: الرئيس الـ32 للولايات المتحدة الأمريكية، حكم ما بين (1933-1945)، أعيد انتخابه ثلاث مرات، ساهم في إخراج بلاده من الأزمة الاقتصادية العالمية، قاد بلاده إلى النصر في (ح.ع2)، للمزيد ينظر جوي لوي، سطيف 1945، بوادر المعجزة، تر:عبد السلام عزيزي و آخرون ، دار القصبة للنشر، الجزائر ،2007، ص56.

[3]- تشرشل: رئيس وزراء انجلترا ما بين (1940- 1945) ثم (1951- 1955) اشتهر بذكائه الشديد و مهارته على مستوى تسيير العلاقات الدولية صاحب مصطلح " الستار الحديدي" لعب دورا هاما أثناء و بعد الحرب العالمية الثانية، كما كان أديبا حيث نال جائزة نوبل للسلام سنة 1953، للمزيد ينظر جوي لوي بلاش،سطيف 1945،بوادر مجزرة ،تر عبد السلام عزيزي واخرون،ط1 ،دار القصبة ،الجزائر،2011، ص57.

[4]- الأمم المتحدة: تنظيم عالمي أتى عقب (ح.ع2)في 24 أكتوبر 1945 يقيم جميع الدول المستقلة و المرتبطة فيما يعرف بميثاق الأمم المتحدة من مهامها تنظيم العلاقات الدولية على أساس العدل و المساواة و المحافظة على الأمن و السلام الدولي، مقرها نيويورك .للمزيد ينظر أحمد بشير ، الثورة الجزائرية و الجامعة العربية ،ط1، منشورات تالة 2009،ص32.

[5]- جامعة الدول العربية :أنشأت في 03/22 1945: اهتمت بملف القضايا شمال إفريقيا للمزيد ينظر كتاب أحمد بشير ، نفسه ،ص32.

ب- على المستوى الدولي:

إن تأزم الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و تعارض أساليب نشاط القوى الموجودة على الساحة الجزائرية و المتمثلة أساسا في الأحزاب السياسية الجزائرية بمختلف توجهاتها و تباين الموقف العدائي للأقلية الأوروبية(الكولون) الممثلة للاستعمار الفرنسي بالجزائر.

كل هذا دفع الأمور نحو المواجهة و هيأ الظروف لأحداث 08 ماي 1945، فالحالة الاقتصادية المتردية و الأوضاع الاجتماعية السيئة زادت من شقاء الجزائريين و دفعت بغالبيتهم إلى حافة المجاعة، بعد أن استمرت حالة الجفاف لمدة سنتين متتاليتين و تناقص الحبوب، فانخفضت بالنسبة للمسلمين من 17 مليون قنطار- و هي الكمية الاعتيادية- إلى 03 ملايين قنطار سنة 1945، في وقت سجلت فيه مزارع الفرنسيين الكولون و الشركات الأوروبية المستثمرة في الجزائر-مثل:الجنيفية (la compagnie genevoise) التي كانت تملك منطقة سطيف وحدها- ما لا يقل عن 15000 هكتار ، عجز كبير في الإنتاج و خسارة معتبرة في الأرباح بسبب هذا الجفاف و لنقص الأسمدة و الافتقار لرؤوس الأموال الضرورية التي وجهت لتغطية الجهد الحربي[1].

إن الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و إن كان يتصف بالتأزم و التوتر لم يكن في الواقع سوى طرفا مهيئا و عاملا ساعد على تطور الأحداث و دفعها في الاتجاه الذي اتخذته في الثامن ماي 1945، لأن السبب الرئيسي و العامل الأساسي و الدافع الحقيقي يكمن في موقف المعمرين للمطالب الوطنية و ما يعكسه من تخوف و عداء و حقد على الجزائريين باختلاف شرائحهم و اتجاهاتهم السياسية[2].

[1] -Benjamin stora , Histoire de la guerre dalgerie (1954-1962) , Ed : la decouverte .Paris2001 , p 55.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، **المرجع السابق**، ص126.

المبحث الثاني: أحداث 08 ماي 1945 و انعكاساتها:

تعتبر أحداث 08 ماي 1945 من أبرز الموضوعات التي استقطبت اهتمام الباحثين ذلك لاختلاف الآراء و الأطروحات حولها، و تبادل الطرفان الجزائري و الفرنسي الاتهامات في سبب حدوثها[1]، فقد اعتبرها الجزائريون عملية إبادة ضد شعب أعزل و سموها بالمجازر كونها حصدت الكثير من الأرواح بدون مبرر، أما الفرنسيين فقد سموها بالعصيان [2]، و وجب القضاء عليه بهدف إعادة النظام داخل الجزائر من جهة و من جهة أخرى حفاظا على هيبة فرنسا الداخلية و الخارجية[3].

لم تقتصر أحداث 08 ماي 1945 على يوم واحد بل شملت عدة أيام من أول ماي 1945 إلى شهورا أخرى من السنة نفسها[4]، و قد مهدت لهذه الأحداث عدة عوامل و دوافع نذكر منها:

- تصريح الأطلسي بتاريخ 14 أوت 1941 في مادته الثالثة و الرابعة حول ضرورة تقرير مصير الشعوب سياسيا و اقتصاديا.
- عملية الإنزال سنة 1942 من قبل الحلفاء في الجزائر لنجدة فرنسا التي أصبحت لا تقوى على دفع الخطر النازي و تحرير نفسها.
- صدور بيان 10 فيفري 1943 أو بيان الشعب الجزائري الذي طالب في محتواه إلغاء نظام الاستعمار الفرنسي [5].
- تبلور الوعي الوطني و ما يعبر عنه من آمال و طموحات رافضة للواقع الاستعماري.
- كان للحركة الوطنية الجزائرية جوانبها الإيديولوجية و كذلك السوسيولوجية و السيكولوجية لأن وقائع08 ماي 1945 إنما هي تبدل في نفسية الجزائري الذي رفض الخضوع لسياسة المستعمر[1] .

3- يوسف مناصرية:**دراسات و أبحاث في المقاومة و الحركة الوطنية (1830-1945)**، دار هومة، الجزائر 2014، ص203.

[2]- محمد الأمين بلغيث: **تاريخ الجزائر المعاصر دراسات و وثائق**، دار مدني للمنشورات، دم، 2008، ص 167.

[3]- أبو القاسم سعد الله:**الحركة الوطنية، ج3، ط4**، دار الغرب الإسلامي، ص236.

[4]- بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 ، معالجها الأساسية**، دار النعمان للنشر، دس، ص126.

[5]- د. بن الشيخ حكيم: **مدينة الجزائر الأوضاع الاجتماعية و الانثرولوجية (1945-1954)**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص30.

- بالإضافة إلى العامل الرئيسي و المتمثل في العامل الاقتصادي، و ذلك راجع إلى عمليات النهب و السلب التي قامت بها فرنسا لخيرات الجزائر الاقتصادية و إعادة تصديرها إلى أوربا .
- إضافة إلى الأمراض و هو ما أوردته العديد من التقارير مثل مجلة الجيش الأمريكي التي اعتبرت أحداث 08 ماي 1945 "ثورة طعام"[2].

كما أثرت الحرب العالمية الثانية على بعث الحماس و تعميق للوعي الوطني، و ذلك بعد توسع و انتشار المد التحرري بفعل خسارة فرنسا أمام الألمان، بالإضافة إلى إعلان ميثاق الحلف الأطلسي و هو الأمر الذي بعث الأمل في نفوس الشعب الجزائري خاصة للقوى السياسية منها التي سارعت إلى طرح مطالبها على ممثلي السلطات المحلية للفرنسيين[3].

حيث اتصل "فرحات عباس بـ (مورفي) الممثل الشخصي للرئيس روزفلت ووجه إليه مذكرة بعنوان الشعب الجزائري باسم الحركة السياسية الجزائرية و جمعية العلماء المسلمين و حزب الشعب و ذلك بتاريخ 1940/12/20، حيث أعلن من خلال هذه المذكرة على استعداده الكامل لتعبئة الشعب الجزائري من أجل المشاركة في الحرب ضد قوات المحور، وفي المقابل تلبية مطالبه السياسية المتمثلة في السيادة و منح الاستقلال و إقرار إرادة ذاتية محلية[4]، إلا أن الملاحظ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء فيها،تذكر الجزائريون تلك الوعود التي قطعت عليهم في حاله الانتصار وهي الاستقلال.

وبعد تحقق آمال فرنسا في الحرب العالمية الثانية و المتمثلة في الانتصار على النازية حينها ارتأى الوطنيون أن الوقت مناسب لمطالبة فرنسا في تحقيق مطالبهم السياسية وعلى رأسها التحرر وتحقيق تلك الوعود التي شارك فيها حوالي 123 ألف جزائري في الحرب العالمية الثانية و قد مات منهم 8600 و جرح و أسر الآلاف[5].

---

[1]– عبد الكريم بوصفصاف: **جمعية علماء المسلمين**، دار المعرفة ،الجزائر، 2008، ص227.

[2]– ناصر سعيدوني، مرجع السابق، ص121.

[3]– نفسه،ص122.

[4]– أحميدة العيرواني: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص145.

[5]– أحسن مومالي: **أدوات التجنيد و التعبئة الجماهيرية أثناء الثورة الجزائرية (1954–1956)**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص123.

و في شهر أفريل 1945 وقعت حوادث خطيرة في قصر الشلالة وهي مدينه تبعد عن العاصمة ب 175كم جنوبا ،منعت الإدارة الفرنسية اجتماعا أراد أن يعقده دحلب مناضل في حزب الشعب الجزائري بغرض شرح مواقف أحباب البيان والحرية الاجتماعي(AML) فبالرغم من محاولة منع الاجتماع انعقد هذا الأخير وصرح فيه سعد دحلب أن فرنسا قد انتهت وبمناسبة هذا الاجتماع وقعت مشادات بين المناضلين والشرطة فالبعض ضرب والبعض الأخر أهين و الباقي سجن، وقد كان " مصالي الحاج" [1] حينها في قصر الشلالة تحت الإقامة الجبرية، أرادت السلطات الفرنسية أن تبعده عن المدينة فنفته إلى" عين صالح" وسط الصحراء[2].

و في الفاتح من ماي قرر حزب الشعب التحرك باحتجاجات بمناسبة عيد العمال فسيرت مظاهرات في 01 ماي 1945 ، عين البيضاء، القل، خنشلة، سطيف، وهران، بجاية، و العاصمة ضد إبقاء مصالي الحاج تحت الإقامة الجبرية، حاملين العلم الوطني ،و قد أسفرت هذه المظاهرات عن مقتل جزائري و جرح عدد من المناضلين و ضمت هذه المظاهرات في سطيف 04 آلاف فلاح بالإضافة إلى العديد من المناطق الأخرى : بسكرة، قالمة، قسنطينة، سعيدة، جيجل، تلمسان، تيزي وزو، و على الرغم من سلمية هذه المظاهرات،إلا أنها شهدت أحداث عنف في بعض المدن كالجزائر ،بسكرة، شرشال، سعيدة، و قد أوقفت إدارة الاحتلال هذه المظاهرات بإطلاق النار على المتظاهرين و بدأت الاعتقالات[3] التي طالت المواطنين.

كان أول ماي 1945 ،و هو بداية الصراع الدامي بين الجزائر و فرنسا ،و بقيت الأحداث متواصلة في الأيام القليلة التالية و قد أحدثت هذه المظاهرات في الجزائر طابع

[1]– مصالي الحاج: ولد بتلمسان هو زعيم التيار الاستقلالي و أول من طالب بالاستقلال، مؤسس نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب و حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كما أن موقفه كان سلبيا من الثورة، للمزيد ينظر كتاب محمد حرني: **الثورة الجزائرية سنوات المخاطر**، تر نجيب و المثلوثي، موفد النشر ،الجزائر، 1994، ص181.

[2]– بو علام بن حمودة، **مرجع سابق**، ص ص 126–127.

[3]– عثمان سعدي: **الجزائر في التاريخ**، دار النشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص121.

العنف، حيث سقط فيها 08 قتلى و 13 جريحا و ثلاثة شرطة[1].أما مدينة عنابة فقد أقيمت بها مظاهرات في 03 ماي 1945[2]، و في وهران قتل أحد المتظاهرين و جرح 15 منهم.

و بحلول 07ماي1945 و بمناسبة استسلام ألمانيا و نهاية (ح.ع.2) أقيمت بالمدن و القرى احتفالات و في مدينة سطيف خرج مناضلو حزب الشعب للشوارع و هتفوا"تحيا الجزائر" "يسقط الاستعمار"، و"أفرجوا عن مصالي الحاج" و"تحيا الجامعة العربية" [3].

و في 08 ماي 1945 في سطيف وقعت أحداث خطيرة يوم الثلاثاء و هو يوم السوق الاسبوعية، تعرف فيه مدينة سطيف حركة شعبية ، حيث يتوافد إليها الفلاحون و التجار من كل المناطق و كان عددهم ما بين5000 و 15000 شخص[4] .

و قد شملت المظاهرات عدة مدن عبر التراب الوطني الجزائري ، جيجل، القل، قسنطينة، واد زناتي، عزابة، باتنة، البرواقية، بوسعادة، بسكرة، سيدي بلعباس، تلمسان، سكيكدة، تيزي وزو... الخ[5].

و على إثر هذه الحوادث و المجازر المؤلمة أعلنت الإدارة الاستعمارية حل الأحزاب السياسية و اعتقلت زعمائها و القادة السياسيين و ملأت بهم السجون و المعتقلات[6].

و قد تمخضت مجموعة من النتائج الرهيبة على هذه المجزرة رغم قصر مدتها فقد اختلفت الإحصائيات و التقارير حول تحديد عدد القتلى و الجرحى، فقد هونت السلطات الاستعمارية من حدة الواقعة و اعتبرت أن عدد القتلى ما بين 1200 إلى 1500 قتيل و لم تذكر عدد الجرحى و 2400 معتقل أطلق سراح517منهم و حكم على الباقي.

و الكثير من الأحكام قد صدرت بالإعدام على يد المحاكم العسكرية [7]، إلا أن العدد في واقع الأمر يفوق بكثير الإحصائيات الفرنسية حيث بلغ عدد القتلى 45000حسب حزب

---

[1] –Harbi mohamed ,la guerre commence en Algérie , Ed Barak Algérie 2005, p 59.

[2]– محمد يوسفي: **الجزائر في ظل المسيرة النضالية الخاصة**، منشورات تالة، االجزائر، ص83.

[3]– يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين**، دار البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص83.

[4]– بوعلام بن حمودة، **مرجع سابق**، ص123.

[5]– عثمان سعدي، **مرجع سابق**، ص723.

[6] – يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830– 1954)**، ط 1، دار البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر2008، ص149.

[7]– أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق** ،ص239.

الشعب الجزائري. كما بادرت الحكومة الفرنسية إلى حل حزب البيان و الحرية و ألقت القبض على فرحات عباس و سعدان و أعوانه و الشيخ البشير الإبراهيمي و بعض أعضاء جمعية العلماء المسلمين حيث كان عدد المقبوض عليهم 4560 جزائري و هم نخبة الأمة و مفكريها و منهم 3696 من قسنطينة و 505 من وهران و 35 من الجزائر [1].

وبالفعل قد أسفرت هذه الإجراءات القمعية و الأعمال الوحشية التي استمرت إلى غاية 26ماي 1945 عن إبادة عشرات الآلاف من الجزائريين العزل، كانت فرقة من الجيش البري تكتسح مناطق من سطيف و قالمة و خراطة و تقتل كل من يصدها الأمر الذي أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا[2] ، وعلى لسان ضابط فرنسي أن المذبحة فضيعة اختلطت فيها الجثث بالحجارة و الحيوانات ،وقد تبين من تقرير دقيق للانتهاء من العملية أننا قتلنا 2300 بين نسوة و أطفال و كانوا جنودنا يهجمون على المنازل و يذبحون فيها كل مخلوق و البعض أحرقوا و هم أحياء[3].

بالإضافة إلى النتائج السياسية فالحركة الوطنية بعد هذه التجربة و المهمة بدأت أكثر صلابة و وعي وأعمق تجربة ،على الرغم من أن فرنسا كانت من وراء ارتكابها تلك المجزرة الشنيعة قامت بتوقيف" فرحات عباس" و الدكتور سعدان فبعد مظاهرات08ماي 1945 يقول " عبد السلام حباشي" تعرضنا لموجة من القمع على جميع الأصعدة فقادة الأحزاب أوقفوا[4] .

.

ألقي القبض على أعضاء حزب الشعب الجزائري أمثال "محمد خيضر"،" عبد الله فيلالي" " العربي بن مهيدي"، "يوسف بن خدة"و بعض الوطنيين البارزين فروا من حملة التوقيف[5].

و قد كانت أحداث الثامن ماي ذات تأثير بالغ على توجهات العمل السياسي إذا شملت عمليات القمع الواسعة غالبية الشباب المنخرط في الأحزاب و في مقدمتهم مناضلو حزب الشعب حركة الانتصار الحريات الديمقراطية بضرورة البحث عن وسيلة و أسلوب

---

[1]– محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية (1830–1954)**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، ص241.

[2]– ناصر الدين سعيدوني ، **مرجع سابق** ، ص134.

[3]– محمد الصالح الصديق:**أيام خالدة في حياة الجزائر**، موقع للنشر و التوزيع، الجزائر، 1999، ص22.

[4] عبد السلام حياشي: **من الحركة الوطنية إلى الاستقلال**، تر عبد السلام عزيزي، دار قصبة الجزائر، 2008، ص70. ص70.

[5]– محمد يوسفي، **مرجع سابق**، ص65.

كفيل في تنظيم جبهة واحدة للعمل المسلح و ذلك بالتحضير النفسي و المادي على المستوى الوطني و الأساليب الفعالة [1].

و عن أهم انعكاسات المجزرة أيضا:

- برهنت الانتفاضة على تلاحم الشعب و تعاونه.
- عمقت الأحقاد و الكراهية ضد الاستعمار المتنكر الموعد.
- الاقتناع بعقم النضال السياسي و التفكير في الكفاح المسلح.
- الانتفاضة كانت لها طابع وطني عام كما كانت نواة لتعبئة ثورة انفجرت عام1954[2].
- استشهاد 45 ألف جزائري و اعتقال 4560و حكمت المحاكم العسكرية على 557 بعد سماع الدعوى، و أصدرت 1307 أحكام منها بالإعدام، و 66 بالأشغال الشاقة مدى الحياة و 329 بأشغال شاقة مخففة،و الإفراج عن البقية250 بمناسبة صدور قرار العفو الشامل في مارس1946، والباقي لم يطلق سراحهم ألا بعد استعادة الاستقلال . و كثرة الغرامات.
- القمع إذ كانت إراقة الدماء قد توقفت في النصف الثاني من شهر ماي .
- لجوء فرنسا إلى إصلاحات اللبرالية بين1945-1947 بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.
- إصدار الدستور جزائري سنة1947[3].

[1]- رابح لونيسي و آخرون: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، دار المعرفة ،الجزائر، 2010، ص263.

[2]- رابح عداله: **الوجيز في الحركة الوطنية (1945-1954)**، دار المجتهد للنشر والتوزيع،2013، ص105.

[3]- محمد صالح صديق: **الجزائر بلد التحدي و الصمود**، موفد للنشر، الجزائر، 2007، ص105.

المبحث الثالث: ردود الفعل المختلفة حول مجازر08 ماي 1945:

- ردود فعل الحركة الوطنية:

اتخذت مواقف واضحة والتي سبقت لها تأثير على تحديد طموحات العمل السياسي مستقبلا، و تباين في تحديد المواقف منها ، تبلورت هذه المواقف في اتجاهين أحدهما تبنى بصدق المعاناة التي أسفر عنها و قناعة الأهداف التي عبرت عنها أحداث08 ماي 1945،و الآخر تنكر لها و المتمثل في حزب الشعب و الحزب الشيوعي و جماعة نخبة المساندة للثوريين[1].

- ردود فعل الإدارة الاستعمارية:

هذه الردود على الصعيدين المحلي و الوطني فالإدارة الاستعمارية لا تبدو مستغربة تماما، لكن تظهر أنها مندهشة[2].

يؤكد الحاكم العام في اليوم الموالي من ذلك أي يوم09ماي 1945 على حالة الحصار هكذا أصبح الجنرال دوفال Duval قائد فرقة قسنطينة يتمتع بسلطات واسعة و تحصل على دعم كما بدأت الاغتيالات من بيت المسئولين و المهتمين، منذ يوم 08 ماي 1945 و تضاعفت ابتداء من 09 ماي حيث امتلأت المعتقلات و السجون و كانت الأعمال قمعية.

كانت ردة فعل المسيحيين أن رهبان الجزائر التزموا بالصمت عن هذه المذابح من جهة أخرى[3] .

- موقف الطرف الجزائري :

لقد عمق 08ماي الخندق الفاصل بين المحتل الغاشم و الشعب الجزائري الذي حاول الاستعمار طيلة قرن وثلث ردعه فكانت المجازر المنعرج الحاسم في تاريخ الحركة في الوقت نفسه كان عامل فوز و عامل توحيد بين الذين آمنوا بحتمية لاسترجاع السيادة الوطنية عن طريق الكفاح المسلح و عامل أنه استطاع جمع النخبة الجزائرية حول فكرة الاستقلال[4].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص ص 255-256.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **مرجع السابق**، ص 239.

[3]- رضوان عيناد، **مرجع السابق**، ص183.

[4]- **نفسه**، ص183.

المبحث الرابع:الأوضاع السياسية و الاقتصادية في الجزائر بعد أحداث 08 ماي 1945:

1- الأوضاع السياسية في الجزائر بعد أحداث 08 ماي 1945

كانت أوضاع الجزائر الداخلية جدّ متوترة عقب أحداث 08 ماي 1945م، و بقي الأوروبيون يتخوفون من ثورة جديدة وهو ما يفسر هروب الكثير إلى المدن بعد بيع ممتلكاتهم ملقين اللوم على فرنسا و عدم مبالاتها، حيث أفلتت السلطة من أيديهم معارضين مجموعة تلك الإصلاحات التي نصّت عليها الجمهورية الجديدة[1].

أما بالنسبة للجزائريين بعد حرمانهم من تطلعاتهم التي كانوا يطمحون إليها من خلال تلك المظاهرات التي قاموا بها من أجل تلبية مطالبهم خاصة السياسية منها فلم يكونوا يفكرون سوى في الانتقام متطلعين إلى جبهة الدفاع عن إفريقيا الذي كان مقرها القاهرة، حيث تأثروا بأفكارهم و لم يعودوا مهتمين بالانتخابات ، وفي ظل هذه الأحداث المتسارعة قررت الحكومة الفرنسية إجراء انتخابات تشريعية و ذلك في المجلس التأسيسي الأول الذي انعقد بتاريخ 21 اكتوبر 1945م، إلا أن الملاحظ أن الوطنيين لم يشاركوا في هذه الانتخابات بدعوة من أحباب البيان و الحرية و حزب الشعب الجزائري المحلولين، و يعود السبب في ذلك كونها انتخابات قائمة على التزوير[2].

و في نفس الوقت استغل الاشتراكيون و الشيوعيون هذا الأمر المتمثل في الفراغ السياسي الذي خلفه الوطنيون لتقديم مرشحيهم للانتخابات ،أما المنتخبون الباقون من الوطنيون الذي كان يمثلهم " بن جلول" لم يتمكنوا من جعل برنامجهم الإدماجي يقبل في المجلس التأسيسي طالبوا:

- المواطنة في إطار القانون للجميع.
- إلغاء الحكومة العامة.
- إنشاء إدارات المقاطعات تشبه لتلك التي فرنسا[3].

---

[1]- شارل روبير أجبرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م**، تر: حميداوي محمد، صحراوي إبراهيم، ج2، دار الأمة الجزائرية،2008، ص955.

[2]- محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1951)**، تر: بن لبار محمد، ج2، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص1068.

[3]- شارل روبير أجبرون، **مرجع سابق**، ص 340/339.

إلا أنه لم تبنى هذا المشروع و أصيب الجزائريون الذين يؤمنون بالاندماج بالخيبة بسبب طريقة استقبال مقترحاتهم، أما المنتخبون الاشتراكيون و الشيوعيون الذين تقدموا بقوائم مشتركة فقد نجحت في الفوز لبلديات عديدة منها الجزائر ،وهران يعد حصولها على أكثر من نصف أصوات المنتخبين الهيئة الانتخابية الأولى[1] .

أما الهيئة الانتخابية الثانية فقد ذهبت بعض بلديات الأشعار إلى رؤساء بلدية المسلمين و كان الامتناع عن التصويت في هذه الهيئة أكثر من الأولى ،وفي الجزائر مثلا سجلت سنة 83%، مقابل تصويت ثلث الناخبين المسلمين فقط في كل من غليزان ،وهران، مستغانم، و في بعض بلديات مقابل لا متشرحين و لا منتخبين، و خلال الانتخابات الجهوية سنة 1945م، كانت لهيئة الانتخابات الأولى فيها 454000 ناخبا و 101 مقعدا[2] .

2- الأوضاع الاقتصادية في الجزائر بعد أحداث 08 ماي 1945

1.الزراعة:

منذ الوهلة لأولى لاحتلال الجزائر شرعت السلطات الفرنسية في مصادرة أراضي الجزائريين ، خاصة الخصبة منها، و هذه السياسة لم تتوقف حتى بعد نهاية الامبريالية الثانية، إذ تواصل افتكاك الأراضي من الجزائريين بغية تحويلها لأراضي في خدمة الاقتصاد الفرنسي من خلال تخصيصها لإنتاج المحاصيل التجارية و أصدرت الإدارة الفرنسية قرارات تمتلك بموجبها حق التصرف في الغابات و كانت الزراعة في هذه الفترة و التي كانت قبلها [3] مقسمة إلى قسمين قطاع زراعي حديث وهو ملك للمستوطنين ،وهو الأكبر و الأهم، و قطاع زراعي تقليدي ثانوي خاص بالجزائريين منحصر في الجبال و المناطق الداخلية الفقيرة.

و قد استمرت الإدارة الاستعمارية في إصدار القوانين و المراسيم خلال سنوات 1945، 1946، 1947، و ما يزيد من وطأة حالة الفقر هو مواصلة تطبيق سلسلة القوانين الزجرية و بساطة أدوات الحرث و قلة المكننة، إضافة إلى ضعف أساليب الاستغلال و صغر حجم الملكية بسبب التزايد، و أمام هذه الوضعية اضطر الكثير من الجزائريين إلى بيع ما تبقى لديهم من أراضي للمستوطنين. خاصة و أن الحرب الإمبريالية الثانية قد عجلت

---

[1]- محمد يوسفي ،**مرجع سابق**، ص71.

[2]- شارل روبير أجبرون، **مرجع سابق**، ص 956.

[3]- حورية مايا فضة: **الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان (1948-1951)** ، وزارة الثقافة ،الجزائر، ص68.

بالأزمة الرأسمالية و زادت من عملية نزع ملكية الفلاحين و ارتفاع البطالة على الصعيد الريفي و الحضري، مما دفع بالسلطة الاستعمارية إلى العمل على إعادة تكوين رأس المال و تجنب التقلبات[1]و الاضطرابات الاجتماعية لذلك خففت من عمليات انتزاع ملكية الفلاحين و رغم الصعوبات الناتجة عن الانتقال من الاقتصاد الحربي إلى الاقتصاد السلبي و عن فترة من الجفاف الذي مس الجزائر بعد سنة1945 شرع الوالي العام "شاتينو " بالعمل لتجنب بلاء المجاعة و ذلك عن طريق تنظيم و إنجاز مناطق فلاحية جديدة.

2. **الصناعة:**

تزايد الاهتمام بهذا القطاع مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، و تحلى ذلك من خلال المخطط الرباعي الصادر في 09 جويلية 1946، في إطار سياسة الإصلاحات و بعد إعادة تعديل المخطط في 15 أكتوبر 1946، تم تشغيل ما يقارب 95000 عامل جديد كما بدأ العمل بإنشاء 939 وحدة تصنيع و خاصة في مجال الصناعة الخفيفة و بعض المؤسسات الصناعية القاعدية غير أن هذا المخطط بدأ يتراجع نظرا لرفض الجمعية المالية الجزائرية تغطية بعض جوانبه[2].

و رغم محاولة إنعاش بعض القطاعات الصناعية، ومن بينها الصناعات التقليدية والتي كانت تساهم بنسبة 10٪ من الدخل الوطني، فإن السوق المحلية كانت شبه راكدة، نظرا لانخفاض الدخل الفردي لغالبية سكان الجزائر كما سجلت الصناعة في الجزائر نفس مشاكل القطاعات الأخرى، كارتباطها بالوطن الأم فرنسا، و بالتالي فهي غير قادرة على المنافسة لأن هذه الصناعة ما هي إلا فروع لشركات كبرى فرنسية، أو صناعات ذات العلاقة بالبناءات و الأشغال العمومية خاصة في مصانع الاسمنت و الجبس، إضافة إلى أن الفرق بين دخل الفرد المستوطن و الجزائري في قطاع الصناعة كان شاسعا ،فمعدل الأجر السنوي للمستوطن كان 600000فرنك، و بالنسبة للعامل الجزائري 150000فرنط قديم فقط[3].

---

[1]–نفسه، ص69.

[2]– حورية مايا، **مرجع سابق**، ص73.

[3]– المرجع نفسه، ص74.

و بالنسبة للقروض المقدمة لتدعيم الصناعات الخفيفة، فإن 92٪ من القروض ذهبت إلى 65000 مؤسسة صناعية أوروبية[1]، بينما المؤسسات الجزائرية لم تحض إلا بنسبة8٪ من إجمالي القروض والتي كانت تقدم للجزائريين بالفائدة و ما زاد الأوضاع سوء أنه لم يكن للجزائريين هيئة تمثلهم و تدافع عن مصالحهم في المجالس الإدارية للمؤسسات الاستعمارية. لقد كانت فرنسا تستغل موارد الجزائر و ثرواتها الطبيعية، و لم تبقي لتزويد البلاد بنية اقتصادية تحتية لتحويل المواد الخام و إنشاء صناعات تحويلية ،لذلك توصف الصناعة بأنها كانت متراجعة و اقتصرت على بعض الفروع للمصانع الفرنسية الضخمة أما الصناعات المحلية التقليدية التي كانت مزدهرة قبل الاحتلال، فقد اختفت أمام المنتجات المصنعة و تسبب فتح أبواب الاستيراد للمنتجات الصناعية على نطاق واسع و بالتالي تعرفها للمنافسة في غياب أي دعم لها و بذلك لم تكن الصناعة[2] تستطيع استيعاب أكثر من07٪ من اليد العاملة[3].

3. التجارة:

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري كانت تسيطر عليه الإدارة الاستعمارية إلى جانب المستوطنين، فنقل البضائع كان يقتصر على البواخر الفرنسية و الاتحاد الجمركي مع فرنسا، فرض على الجزائر العزلة التامة عن العالم ،واستبعاد أي منافسة أجنبية ففرنسا وحدها كانت تستهلك 78٪ من الصادرات الجزائرية المتمثلة أساسا في المنتوجات الزراعية و المواد الأولية[4] أما الواردات فإن 80٪ منها في شكل مواد مصنعو ،والباقي عبارة عن مواد غذائية(كالقهوة، الشاي، السكر) [5].

نستنتج مما سبق و على إثر مجازر 08 ماي 1945، اضطرت فرنسا على انتهاج سياسة التهدئة و التلويح بالإصلاحات، بعد أن صادق المجلس التأسيسي الفرنسي الأول على قانون مشروع العفو العامل على المساجين يوم 16مارس1946، فأطلق سراح "

---

[1]– عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط 2**، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان،2005، ص373.

[2]– حورية مايا فضة، **مرجع سابق**، ص 74.

[3]– مصطفى طلاس: الثورة الجزائرية ط1 ،دار رائد للكتاب، دمشق–سوريا،2010 ص35.

[4]– حورية مايا، **مرجع سابق**، ص75.

[5]– مصطفى طلاس، **مرجع سابق**، ص55.

مصالي الحاج" و "فرحات عباس"و غيرهما، و سمحت لهم بالنشاط السياسي و كذلك أغلبية الموقوفين إثر هذه الأحداث[1].

و هكذا يمكن النظر إلى المجزرة باعتبار أنها نقطة التحول الاستراتيجي الكبرى في معركة الجزائر ، وجاءت لتغلب أساليب عن العمل السياسي و ترشح أساليب أخرى من النضال و تجمع الرأي الشعبي على موقف واحد محدد و هو نيل الكرامة و الاستقلال ، واقتنعت أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة[2].

[1]– رضوان عيناد ثابت: **08 ماي 1945 في الجزائر** تر : عيناد ثابت و مغيلي ، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر، 2010،ص115.

[2]– علي تابليت: **08ماي 1945**، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص18.

الفصل الأول:

قانون 20 سبتمبر 1947

المبحث الأول:التعريف بالقانون و أسباب صدوره .

1-التعريف بقانون 20 سبتمبر(1947):

أمام ضغط الحركة الوطنية و إصرارها علي تحقيق مطالبها، لم تجد فرنسا بدا من الرجوع إلى سياسة الإصلاحات، وتمثلت هذه الإصلاحات في إصدار القانون الأساسي للجزائر الذي حمل رقم 47-1853م ليوم 20/09/1947[1]. و قبل الشروع في عرض مضمون هذا القانون الذي جاءت به فرنسا كمحاولة لطمس الهوية الجزائرية وربطها بفرنسا، معتبرة أن الجزائر من ممتلكات فرنسا.

لابد أن نتطرق إلى مفهوم هذا القانون أو الدستور من خلال إجراء مقارنه بينه وبين التعريف الأصلي و الحقيقي لمصطلح الدستور.

لقد حدد تعريف الدستور وفق معيارين وهما المعيار الشكلي و المعيار الموضوعي فالأول يعتمد على الشكل الخارجي للقاعدة أو الهيئة أو العضوية لهذا سمي بالمعيار و هو الوثيقة الأساسية التي تبين نظام الحكم في الدولة و تنظيم السلطات العامة فيها ولا يمكن أن تعدل هذه الوثيقة إلا بإتباع إجراءات خاصة أكثر شدة وتعقيد من الإجراءات المتبعة في تعديل القوانين العادية[2].

وهو مشروع إصلاحي إغرائي وضعته فرنسا لمواجهه الحركة الوطنية و محاولة امتصاص غضب الشعب الجزائري الذي عانى من ظروف اجتماعية و اقتصادية صعبه خاصة بعد مجازر 8 ماي 1945 و إلهائه عن المطالبة بحقوقه الشرعية[3] وقد عُرف هذا القانون بعدة

[1]- بن الشيخ حكيم ، **مرجع سابق** ، ص 26 .

[2]-مومني فتيحة، بن جدو وسام، **قانون الجزائر 20سبتمبر 1947**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ ، قسم العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعه 8ماي 1945 بقالمه 2017/2016 ص 66.

[3]- بن الشيخ حكيم ، **مرجع سابق**، ص27.

تسميات منها: القانون الأساسي[1] أو دستور الجزائر كما أطلقت عليه السلطات الفرنسية كذلك اصطلاح 1947 بالإضافة إلى القانون العضوي[2] أو البرنامج الإصلاحي.

كما عرف المشروع الحكومي باسم(La statut L'Algerie) و هو مدرج في الملحق رقم 06 أي قانون الجزائر التنظيمي[3].

وقعه الرئيس" فانسان أوريول" في 20سبتمبر 1947، يشمل 8أبواب و 60مادة يهدف إلي فصل النخبة عن الشعب ، وإبقاء الجزائر تابعة إلي فرنسا، ثم وضعه من طرف النواب الشرعيين الجزائريين: "حماد عبد الرحمان الشريف"، و "ألبس سيبوريتيش"، "مختاري محمد"، و "بيارفابي" بتاريخ 13مارس1947[4]. انظر الملحق(رقم 1).

أما الوصف الخارجي لهذه الوثيقة والتي سميت بالقانون الأساسي للجزائر[5] وقع في ست وثلاثين صفحة نصفها الأول كان عبارة عن تحليل لحالة الجزائر والمشروع نفسه، أما النصف الثاني فقد تضمن مواد القانون (بنوده) والتي بلغ عددها 60 مادة و8 أبواب ولم ينص عن المطبعة التي تمت فيها عملية الطبع، أو المكان الذي صدر منه كتب في أعلى ورقة من الغلاف فوق العنوان الأساسي عبارة "نحو الحرية و الديمقراطية"وتحتها القانون الأساسي للجزائر، وقد أحيطت بالعبارات و كتب تحتها مشروع القانون الأساسي الذي وضعه الحزب الشيوعي و نوابه[6] .

---

[1] – يحي بوعزيز :**الاتجاه اليميني في الحركة الجزائرية من خلال نصوص 1912-1948 الايديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية** ،دار البصائر الجزائر 2009، ص6.

[2]– بن يوسف بن خدة: **جذور اول نوفمبر 1954**، تر سعود الحاج ،ط2، دار هومة،الجزائر،2005 ص 163.

[3]– محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج1،ط1، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق 1999م، ص117.

[4]– يحي بو عزيز ،**مرجع سابق** ، ص7.

[5]– **نفسه**، ص 8.

[6]– الحزب الشيوعي: أنشئ هذا الحزب الشيوعي الجزائري رسميا سنه 1936على أنقاض الجامعة الجزائرية، للحزب الشيوعي وهو أقدم حزب جزائري و كان يضم الاوربيين المسلمين على حد سواء و ساندة مشروع بلوم الرامي لمنح صفة المواطن الفرضية الى النخبة الجزائرية ،للمزيد ينظر الكتاب محمد حربي في الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، تر نجيب، عباد صالح المثلوثي، موفد النشر ، الجزائر 2012، ص 14

2-أسباب صدور قانون 20سبتمبر 1947:

لقد تعددت الأسباب التي أدت إلى ظهور قانون الجزائر، ولعل أهمها:

-محاوله فرنسا الاحتفاظ بالجزائر، لأن فرنسا قد فقدت بعد الحرب العالمية الثانية مكانتها الدوليه، وأدي ذلك إلى ظهور الوعي لدي مستعمراتها وخوفا علي مصالحها في هذه المستعمرات استعانت ببعض الإصلاحات منها قانون 20 سبتمبر 1947[1] والذي رأت فيه أداة للتخفيف من ذنبها و امتصاص غضب الجزائريين خاصة بعد مجازر 8 ماي 1945.[2]

-معانات الشعب الجزائري و انتشار الفقر في الأرياف مقابل ارتفاع مستوي معيشة الكوبون لذلك حاولت فرنسا تحقيق المساواة بين الطبقتين.

-تنامي الوعي الوطني و السياسي لدي الشعب الجزائري.

-فصل الدين الإسلامي عن الدولة[3].

-ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، و ذلك لاستغلال ثروات الجزائر بصورة شرعية[4].

-عدم ملائمة التطور السياسي والإداري في تلك المرحلة مع طموحات الجزائريين.

- نشاط الحركة الوطنية الجزائرية و إصرارها على المطالبة بدولة جزائريه ذات دستور وسيادة[5]

-تضيق الخناق على نشاط الحركة الوطنية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية من خلال المتابعة و السجن لروادها و حل الأحزاب و تعطيل الصحف لدي رأي الإدارة الاستعمارية للتوجه نحو سياسة المرونة و الإغراء من أجل استمالة الشعب الجزائري و إبعاده عن الحركة الوطنية[6].

---

[1]- بن الشيخ حكيم ، **مرجع سابق**، ص27.

[2]- سعد طاعة: **دور النواب الجزائريين في الحياة السياسية في الجزائر** (1947-1956)،ط1 دار الكوكب، الجزائر، ص51.

[3]- محمد بلعباس: **الوجيز في تاريخ الجزائر** ، دار المعاصرة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص83.

[4]- عبد الحميد زوزو: **محطات في تاريخ الجزائر**، دراسات في الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية ، ط1، دار هومه لطباعه والنشر و التوزيع ، الجزائر، ص346-347.

[5]- شريف عبد الرحمان مزيان:**حرب الجزائر فرنسا(موريبيان جيش الحلفاء)**،ط1،دار الحكمة للنشر والتوزيع ،الجزائر،2013 ص28.

[6]- سعد طاعة ،**مرجع سابق**، ص51.

المبحث الثاني :محتوى القانون و أهم ما جاء فيه

يحتوى هذا القانون 12 فصلا و يضم 60 مادة حيث يتناول الفصل الأول النظام السياسي أما الفصل الثاني فكان حول الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بينما تطرق الفصل الثالث إلى المجلس الجزائري، أما الفصل الرابع فقد خص النظام التشريعي في حين تضمن الفصل الخامس الميزانية و الفصل السادس كان حول الحكومة الجزائرية و السابع حول السلطات القضائية في الجزائر، أما الفصل الثامن فقد تحدث عن تمثيل فرنسا في الجزائر و كان تاسع النظام الإداري و الفصل العاشر حول الهيئات المحلية أما الفصلين الحادي عشر والثاني عشر فكانا حول أنظمة مختلفة و انتقالية[1].

الفصل الأول: النظام السياسي وتضم 3 موارد وهي:

1- بنوده:

المادة 1:الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، تشكل مجموعة عمالات تتمتع بالشخصية المدنية و الاستقلال المالي و النظام الخاص.

المادة 2: تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة الوطنية على كامل التراب الوطني وتشرف على جميع الشؤون الداخلية على البرلمان و نواب يتم انتخابهم بالاقتراع العام [2].

الفصل الثاني: الحقوق السياسية و الاقتصادية.

المادة 4: المساواة التامة لجميع المواطنين الجزائريين من مكان العمالات الثلاث.

المادة 5:المعاقبة على كل دعاية أو مظاهرة ذات شكل عنصري

المادة6: تمتع كل المواطنين الفرنسيين المقيمين بالجزائر بجميع الحقوق المتعلقة بالجزائر بصفة المواطن، و يخضعون لنفس الواجبات.

المادة7: تمتع المواطنين المقيمين في فرنسا بجميع الحقوق [3] المتعلقة بفرنسا بصفة المواطن الفرنسي و يخضعون لنفس الواجبات.

---

[1]-عبد الكامل جوبيه،**الحركة الوطنية الجزائرية و الجمهورية الفرنسية الرابعة** (1946-1954)،ط1، الراية للكتاب، الجزائر، ص 151.

[2]-عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 355.

[3]- **نفسه**، ص 357-358.

المادة 8:تتعلق بالحالة المدنية وفصل الدين عن الدولة.

المادة 9: تتعلق بالحالة الخاصة للفرد الجزائري المسلم ،فله البقاء على حالته الشخصية الإسلامية، أو لم يتركوها بحرية أنفسهم و لا يمكن لهذه الأحوال الشخصية بأي مناسبة أن تكون سببا لرفض تحديد استعمالهم التام لحقوقهم و حرياتهم للمواطنة.

الفصل الثالث: المجلس الجزائري.

المادة 11:يتألف المجلس الجزائري من مواطنين الجزائر الذين ينتخبون انتخابا سريا مباشر لمدة أربع سنوات و يتألف من 120 نائبا[1] .

المادة 12:يقسم الهيكل الانتخابي إلى هيئتين انتخابيتين مختلفتين.

المادة 13: يتألف المجلس الجزائري بصفة انتقالية من 60 ممثلا للهيئة الانتخابية الأولي، و 60 ممثلا للهيئة الانتخابية الثانية[2] .

المادة14: السن القانوني للانتخاب 23 سنة على الأقل.

المادة 15: يضبط القانون كيفية الانتخابات وتركيبة الهيئة الانتخابية .

المادة 16: المجلس الجزائري وحده له الحق الحكم في أحقية انتخاب أعضائه كما أن له الحق في قبول أو رفض استقالتهم[3] .

المادة 17: يجتمع المجلس الجزائري مرة في السنة يوم الخميس الثاني من شهر جانفي.

المادة 18: تكون جلسات المجلس عامة و المناقشات تنشر في الجريدة الرسمية.

المادة 19: توفير الحصانة السياسية لنواب المجلس الجزائري.

المادة 20: تمتع المجلس الجزائري بامتيازات تم تعينها في قانون 27اكتوبر1946م و المتعلقة بانتخاب ممثلي الجزائر لمجلس الاتحاد القومي [4].

---

[1]–خليدة بن لقرع ،**مشاريع الإصلاحات الفرنسية بين طموحات الجزائر و معارضة المعمرين (1901–1947)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر ، قسم العلوم الإنسانية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017، ص 74–75

[2]– نفسه، ص–ص 75–76.

[3]–عبد الحميد زوزو، **مرجع سابق** ، ص359.

[4]–عبد الرحمن بن براهيم بن العقون:**الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصرة(4947–1914)**, ج3، ط2، مذكرات السائحي، الجزائر، ص46–47.

الفصل الرابع :النظام التشريعي

والذي يتضمن 7مواد وهي :

المادة 23: المجلس الجزائري له حق التصرف في السلطة التشريعية و المسائل الداخلية.

المادة 24: توضع مشاريع و اقتراحات القوانين على مكتب المجلس الجزائري.

المادة 25: يدرس المجلس الجزائري مشاريع و اقتراحات التي تقدم له بواسطة اللجان التي تعين عددها وتركيبها و صلاحيتها .

المادة 26: يبحث المجلس الوطني الفرنسي ويبطل نظام لإصدار المراسيم كمادة تشريعية[1] .

المادة27:ينطق بملأ الحق جميع القوانين الفرنسية التي تضمنت الحريات الدستورية[2].

المادة 28: تعلن القوانين التي صوت عليها المجلس الجزائري بواسطة رئيس الاتحاد الفرنسي ولأجل ذلك فهي تسلم بواسطة رئيس المجلس .

المادة 29: يبطل المجلس الحالي الذي تأسس بأمر 15سبتمبر 1945يملأ الحق في اليوم الذي يبتدأ فيه عمل المجلس الجزائري المقرر القانون الحالي[3].

الفصل الخامس: الميزانية الجزائرية .

المادة 30:يصوت المجلس الجزائري بكامل السلطة عن الميزانية الجزائرية مع امتلاك نواب عمل الأمر لأمر في تعيين المصاريف .

المادة 31:مراقبة المجلس لاستعمال الديون التي نقدمها للجمهورية الفرنسية الجزائر[4].

المادة32: يقرر المجلس الجزائري القانون المالي الجديد للجزائر.

المادة 33:دخول ميزانية أراضي الجنوب في ميزانية الجزائر بعد أن يصبح هذا القانون ساري المفعول[5] .

---

[1]– عبد الرحمن بن براهيم بن العقون .**مرجع سابق،** ص47.

[2]– أمال شلي، **التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية** مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعه العقيد لخضر باتنة ، 2006/2005، ص29.

[3]– نفسه ،ص290.

[4]– عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، **مرجع سابق،** ص47.

[5]– عبد الحميد زوزو: **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية** (مؤسسات ووثائق)،ج5، الجزائر، 2010، ص–ص98–100.

الفصل السادس: في الحكومة الجزائرية.

المادة 34:ينتخب المجلس الجزائري رئيس للوزراء بالتصويت العام و بأكثرية أعداء المجلس المطلقة و رئيس الوزراء يختار وزرائه.

المواد 35-36-37-38-39: كلها تتعلق بسياسة الحكومة الجزائرية و الوزراء، المجلس الجزائري..[1]

الفصل السابع: في السلطات القضائية.

المادة 40: يحدد المجلس الجزائري تأليف و اختصاص هيئة عليا للقضاء، ويشمل هذه الهيئة على قسمين:

قسم للقضاء المدني، وآخر للقضاء الإسلامي[2].

المادة 41: تأليف هيئة من معلمي المذاهب الإسلامية الأربعة، وتقدم الحماس الجزائري مشروع توحيد و تسريع العدل الإسلامي في جميع القطر الجزائري[3].

المادة 42: خروج الدعوة من اختصاص المحاكم المدنية و إذا أحد الطرفين ليس مسلم .

الفصل الثامن: في ممثل الجمهورية الفرنسية.[4]

المادة43: يعين الجمهورية الفرنسية ممثلا لدي الحكومة الجزائرية .

المادة 44: ممثل الجمهورية الفرنسية لدى الحكومة الجزائرية هو ممثل لمصالح الاتحاد الفرنسي العام في الجزائر وهو مشترك في مداولات مجلس الوزراء و يحضر أعمال المجلس الجزائري[5].

الفصل التاسع : النظام الإداري و يتضمن مادتين:

المادة 45: بطلان وظائف و لقب الوالي العام و إدارة الولاية العامة.

المادة 46:مراقبة الوزير للموظفين وأعوانه الدولة للموظفين تحت نظر الجزائر.

---

[1]-عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، **مرجع سابق**، ص48.

[2]- المرجع نفسه، ص49.

[3]-عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص 364.

[4]-بن الشيخ حكيم ، **المرجع السابق**، ص 28.

[5]عبد الحميد زوزو، **مرجع سابق**، ص364.

المادة 47:تأسيس مدرسة للإدارة في الجزائر[1].

الفصل العاشر: في الهيئات و المجتمعات المحلية.

المادة48:البيئات(المجتمعات) المحلية هي الاحواز، المدن، القرى، الدواوير، النواحي و الأحواز الممتزجة تبطل.

المادة 49:الحدود و الاتساع و التجمع العرضي و تنظيم الأحواز يحددها القانون.

المادة50:ينهي النظام الخاص بالجنوب[2].

الفصل الحادي عشر: أنظمة مختلفة.

المواد من51الى57: تتحدث عن البلديات و عدد النواب ، سلطة المجالس البلدية و كيفية تقييد قرارات المجالس المنتخبة[3].

الفصل الثاني عشر: الأنظمة الانتقالية .

المادة 58:ينتخب المجلس الجزائري مرة واحدة في السنة خلال 4أشهر على الأكثر من يوم إعلان القانون الحالي .

المادة 59: تمكين نسخ أو تعديل المواد12-13-22-35-52-53 قبل مرور سنوات على إعلان القانون الحالي بعد ذلك يمكن تعديل أو حذف الأنظمة المذكورة حسب الشروط يحددها قانون نظامي .

المادة 60:تصبح المواد من و من1الى15 من هذا القانون نافذة عن إعلان القانون الحالي، أما باقي المواد القانونية الخالية فيبدأ تنفيذها عند انتخاب رئيس مجلس الوزراء الجزائري.[4]

---

[1]عبد الكامل جوبية، **مرجع سابق**، ص 160.

[2]سعد طاعة، **مرجع سابق**، ص56.

[3]عبد الحميد زوزو، **مرجع سابق**، ص ص365-368.

[4]- عبد الحميد زوزو،**مرجع سابق** ،ص 369.

المبحث الثالث: المواقف المختلفة من قانون 1947و نتائجه

– المواقف المختلفة من قانون 1947

1- موقف الحركة الوطنية من قانون 20 سبتمبر 1947

رغم أن بعض التشكيلات الوطنية الجزائرية كانت تطالب من قبل ممثلي هذا القانون ، الذي يمنح للجزائريين المزيد من الحقوق السياسية و المدنية والمزيد من الحريات و العدالة و رغم تظاهر السلطات الفرنسية بإصدار مثل هذه القوانين وأنها تسعي إلى القيام بإصلاحات واسعة لمصلحة الجزائريين ،إلا أن القانون 20سبتمبر1947 لم يحقق أمال الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية بل أعتبر ميثاقا سياسيا لمقاطعة الجزائر[1].

لذلك أجمعت الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية على معارضة هذا القانون العضوي في 20 سبتمبر 1947[2] الخاص بالجزائر و أعتبره غير كافي و غير نافع ومتأخر جدا و أنه لم يسمع على تغيير في الجزائر بل عمل على تكريس الوضع السائد و كانت الردود الآتية.

1.1-موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

يشير فرحات عباس[3] إلى أن الشعب لم يستمر فيه، و تمت صياغته بإتقان ثنائي بين فرنسا و المستوطنين كما أنه يهدف إلى الإدماج التدريجي في منظومة الدولة الفرنسية[4].

ولم يعبر عن تطلعات الشعب الجزائري وطموحاته.

---

[1]– حوريه مايا بن فضة، **مرجع سابق**، ص 63.

[2]– بن يوسف بن خدة، **مرجع سابق**، ص 165.

[3]– فرحات عباس: ولد فرحات عباس في 24اكتوبر في قرية بني عافر، بدأ حياته السياسية صغير من مؤسسة جمعية الطلبة المسلمين شمال إفريقيا في الجزائر، تخرج من كلية مختلطة للصيدلة والطب بالجزائر، حرر بيان فيفري 1943، ترأس الحكومة المؤقتة الأولي، أهم مؤلفاته ، الشباب الجزائري، الاستقلال ليل الاستعمار، للمزيد انظر على تأليفات فرحات عباس رجل دولة ، ط2، منشورات تالة، الجزائر، 2009، ص 3-6.

[4]– غالي غربي: **فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958) دراسة في السياسة** ،ط1 ، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 33-34.

كما نرى أن هذا الدستور كان خرقا و تناقضا لدستور الجمهورية الرابعة ومادته82 التي نصت على الأحوال الشخصية: لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تشمل سببا في سقوط الحقوق و الحريات بصفة المواطنة الفرنسية[1] .

فقد استندت الحكومة وبعض البرلمانين في تحديدهم للمجلس الجزائري بين السلطة التشريعية ووجود ممثلين عن الجزائريين في البرلمان الفرنسي لسبب ممارسة السيادة الفرنسية[2] . لكن المشاركة في إنشاء وإقامة الهيئات الاتحادية هو أن تشرع المتروبول[3] فالجزائري يجب أن يمارس سيادته في الجزائر و في مجالس الاتحاد.

كما أبدت شخصيات وطنية من نواب الحزب الاتحاد الديمقراطي موقفا عنيفا ضد هذا القانون أمثال [4]فرحات عباس و هو رئيس الحزب حيث قال : إن قرارات المجلس الجزائري يصادق عليه بأغلبية الأصوات ولكن لن صدر كلب الوالي العام للجنة المالية أتت ربع أعضاء المجلس فحين إذن لا تصبح المصادقة نافذة المفعول[5].

وقال كذلك : أن الشعب الجزائري لم يناقش هذا القانون الجديد، ولكن ناقشه الفرنسيون وحدهم فهو وليد اتفاق أبرم بين فرنسا وبين فرنسيي الجزائر، وان السلطة الشرعية التي مازالت في يد البرلمان الفرنسي وبين السلطة الحقيقية الواقعين التي يمارسها الجزائريين [6].

2.1- موقف حركة انتصار حريات الديمقراطية:

رفضت حركه انتصار حريات الديمقراطية دستور 1947 جملة وتفصيلا لوعيها بمخطط فرنسا من ورائه، فهو يسعي إلى الاستقلال وهذا القانون يدعوا إلى الإدماج، فهو يتناقض مع مطالب الحزب[7].

---

[1]- عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي و الإداري لثورة 1954-1962**، ط1 ، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 117.

[2]- العربي الزبيري، **مرجع سابق**، ص 116.

[3]- المتروبول، تعبير فرنسي يشير إلى الدولة الاستعمارية بخلاف مستعمراتها أو توابعها انظر المرجع السابق، ص 265.

[4]- فرحات عباس، ليل الاستعمار، ت، فيصل الأحمر، دار النسك، الجزائر، ص 133.

[5]- نفسه، ص 134.

[6]- عقيلة ضيف الله، **مرجع سابق**، ص 133.

[7]- خليدة بلقرع، **مرجع سابق**، ص 81.

كما انه رفض هذا الاتجاه المشاركة في المناقشات في البرلمان الفرنسي حول مسألة القانون الأساسي حيث اعتبر هذا القانون ضد السيادة .

كما مارس الحزب نشاطا كبيرا خارج المجلس الوطني الفرنسي لإظهار[1] مواقفه إتجاه القانون الأساسي و تمثل في جملة من النقاط:

1- أن حركه انتصار حريات الديمقراطية: تأمر باسم الشعب الجزائري على البرلمان الفرنسي أن يقرر مصيره.

2- تطالب بإعطاء الشعب الجزائري مبدأ اختيار دستوره بكل حرية .

3-للقيام بدعاية واسعة و بصوت رفيع لحركة انتصار حريات الديمقراطية تنادي الجماهير الجزائرية أن تقوم ضد الدستور والذي حتم عليها دون أن تستشار مسبقا في قبوله.

وقد مانع حزب حركة انتصار حريات الديمقراطية لهذا القانون لأنه لا يعبر بصدق عن مطالب الشعب الجزائري الحقيقية[2].

كما انتقد [3]مزعومة المساس بالدين الإسلامي واللغة العربية والتي تعبران عن هوية الشعب الجزائري.

3.1- موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين :

وكذلك قد تجسد موقف جمعية علماء المسلمين من خلال قول البشير الإبراهيمي[4]" حيث أن الأحزاب الديمقراطية من اليمين الى اليسار شأنها الاختلاف في كل شيء، اتفقت على احتقارنا و عدم المبالاة بنا في كل شيء يخصنا وهو دستور الجزائر، فوضع حزب الجزائر

---

[1]- سعد طاعة، **مرجع سابق**، ص 85-86.

[2]- نفسه، ص 87.

[3]- أحمد مزغنة: ولد في 29 أفريل 1907م بالبليدة ، أحد قادة ن س إ، و ج ش ح، ثم عضو الجنة المركزية ل ح إ ح د، وخلال الأزمة تحالف مع مثالي الحاج، ويعتبر المنظم لمؤتمر هورتر جويلية 1954، ينظر محمد الشريف ولد حسن من المقاومة الى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، دار القصبة، الجزائر، ص 11-52 .

[4]- البشير الإبراهيمي، ولد في 14 جويلية 1889 براس الواد، في عائلة توارثتها العلم أبا عن جد، في سن 13حفظ القرآن و عدد هائل من الكتب والأشعار، ذهب إلى المشرق سنه 1917 ثم إلى المدينة المنورة لاضطهاده من قبل فرنسا ، تأثر بحركة الجامعة و الحركة السلفية، ينظر الشخصيات الجزائرية (100شخصية ،دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 69-70 .

دستور بني أصوله وفروعه على ما يوافق هوى حزبه لا على ما يوافق مصلحة الجزائر[1]، ورغبة أهلها و كأن الوطن مات وأهله أموات، وكأنها تسعة ملايين مسلم كأنهم أطفال قاصرون يتحكم في مصلحتهم الأوصياء والقضاة وليس فيهم رجل رشيد..." وكذلك رفضه لأنه لم يلبي مطالبها الأساسية المتمثلة في ترسيماللغة العربية والتي جعلتها من الدرجة الثانية و مطالبتها بفصل الدين عن الدولة التي تركتها للمجلس الديمقراطي ليقرر[2] .

حيث قال **رئيس الجمعية:** أن هذا الدستور الذي وضعته الحكومة الفرنسية للجزائر هو دستور ناقص من جميع جهاته ولم يحقق رغبة واحدة للجزائريين.

وقد عبرت الجمعية عن موقفها من خلال جرائدها ما كان المثقفون و رجال الأعمال و سادة الأرض الجزائرية المتخوفون من جرأتها وأحوالها يعلموا أن الدستور على ما هو نافذا لا محالة[3].

4.1- موقف الحزب الشيوعي:

نظرا لتوجه الحزب المساند لفرنسا تم قبوله من طرف الحزب الشيوعي، وقد تفاخر به الحزب بإمضاءات التي تحصل عليها لتزكية المشروع[4]، حيث نشرت الجريدة la liberté الرسمية للحزب في جوان 1947 مقال بعنوان النجاح الباهر100000 توقيع لصالح القانون ولهذا صرح عمر أوزقان[5] رئيس الحزب بعد عقده المؤتمر الرابع للحزب" أن القانون الأساسي يمكنه أن يخلص الجزائر من النظام الاستعماري " .

يتغير موقف الحزب الشيوعي اتجاه القانون الأساسي و المجلس الجزائري بعد 1951لصالح الوطن و ذلك لأسباب كثيرة منها :

---

[1] -محمد بلعباس، **مرجع سابق**، ص86.

[2] - نفسه، ص 134.

[3]- سعد طاعة، **مرجع سابق**، ص 95 .

[4]- محمد بلعباس، **المرجع السابق**، ص 82 .

[5]- عمار أوزقان: ولد عمار في 7مارس 1910بالجزائر العاصمة، درس بالمدرسة القرآنية ثم التحق بالمدرسة الفرنسية، أسس فرعا نقابيا لمصالح البريد 1927، ليتحرك بحركة أشيان ليصبح أمينا للحزب وهو أحد مؤسسي الحزب الشيوعي، شارك في المؤتمر الإسلامي 1936ممثلا أسبوعين و أقترب من أفكار جمعية علماء المسلمين بعد الحرب العالمية الثانية مما جعله يبتعد عن الحزب سنه 1955للمزيد ينظر الكتاب محمد الشريف ،مرجع سابق ، ص 46.

-عدم وفاء فرنسا بوعودها فيما يتعلق بترسيم اللغة العربية وفصل الدين عن الدولة وهذه كانت مطالب الحزب[1].

- تزوير الانتخابات خاصة 1948و الإجراءات التعسفية التي كانت ضد الطبقة السياسية للجزائر لذلك دعى لتوحيد الجهود لرفض هذا القانون وكانت من بين مطالبه

- الحرية السياسية للجزائر.

- إلغاء الانتخابات الخاصة بالمجلس الجزائري.

- جعل اللغة العربية لغة رسمية.

- فصل الدين عن الدولة وترك حرية الاختيار للشعب بكل ديمقراطية كما دعي الحزب الشيوعي إلى مساواة حقيقية لا شكلية وتعتبر هذا انتقال من مواقف الحزب الشيوعي.

وعموما لم تتقبل الحركة الوطنية الجزائرية والأحزاب السياسية الجزائرية هذا المشروع و رفضوها بالإجماع، و انسحبوا من المناقشات كي لا يقبلوا هذا النظام الممنوح و البنود التي تبشر بالحلول الحقيقية مثل إلغاء البلديات المختلطة و استقلال الشعائر الدينية الإسلامية وتعليم اللغة العربية وحق التصويت لنساء المسلمات كلها يفتتح وعود جوفاء لأنها خاضعة لقرارات الجمعية الجزائرية للاكثرية [2].

أما الشعب الجزائري فقد رفض الدستور في مقدمة محاربة تسوية عدد النواب 10ملايين 800الف محتل[3].

- **موقف الفرنسيين:**

تباينت المواقف الفرنسية من قانون 20 سبتمبر 1947بين معارض و مؤيد .

1.2- المؤيدون :

رحبت طائفة واسعة من المستوطنين بهذا القرار رغم تحفظهم عن بعض المواد التي تراها تصب في صالح الجزائريين ، أمله في أن يفتح لها هذا القانون ، باب السيطرة الكاملة على

[1]- عبد الوهاب بن خليف: **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، ط 1، دار الجزائر، الجزائر، ص 210.

[2]- سعد طاعة، **مرجع سابق**، ص100.

[3]- بشير بلاح :**موجز في تاريخ الجزائر المدينة** (1983-1989)، ط1، دار المعرفة 03 الجزائر، ص 127.

الجزائر، وقد أظهرت انتخابات مطلع شهر أفريل 1948صحة موقفهم، فمن بين الستين نائبا مسلما واحد 17فقط الوطنين [1].

كما رحبوا به لأنه يعطيهم استقلال في تسير شؤون الجزائر، رغم تضمنه بعض المواد التي لا ترضيهم كترسيم اللغة العربية، وفصل الدين الإسلامي عن الدولة وفتح باب الوظائف للجزائريين، و سعوا في مزيد من الضمانات إلى امرأة الحاكم العام "شاتينيو" [2]على الاستقالة و استبداله بالاشتراكي "نايجلان" لقطع المجلس الجزائري بالتزوير على العناصر الوطنية [3].

وقد قام المعمرون بتزوير انتخابات مجلس الجزائر مابين 04و 14أفريل1948 [4]،فكانت عموما للغش و للتزوير و اختراق أبسط قوانين الجمهورية و الديمقراطية التي كانت فرنسا تسعي بها فكانت النتائج كما يلي [5]:

الموالون للسلطة : 41 نائبا، المستقلون : نائبان

حركة انتصار الحريات الديمقراطية: 09 نواب .

الاتحاد الديمقراطي .ب.ج: 08 نواب

المجموع: 60 نائبا [6].

2.2-المعارضون:مثل المتطرفون اليمنيون هذا الاتجاه وقد كان شعارهم في انتخابات أكتوبر 1947 رفض قانون الجزائر آملين في إبقاء الوضع على ما هو عليه، ولقد حقق هؤلاء نصرا في هذه الانتخابات لم يعهدوه من قبل ، وهذه كانت مقدمة لتحالفهم مع الحاكم العام الجديد

---

[1]- حوريه مايا بن فضة، **مرجع سابق**، ص 67 .

[2]- شاتينيو: (1861-1969) اشتغل بالسلك الدبلوماسي، يساوي الميول تولي الأمانة العامة في حكومة الجبهة الشعبية 1936، تولي الحكومة العامة في الجزائر من سنه 1984-1948، عين سفير فرنسا في الاتحاد السوفياتي للمزيد ينظر الى بلانش جوي لوي، **مرجع سابق**، ص387-388 .

[3]- بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 127.

[4]- عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص 315 .

[5]- رابح عدالة، **مرجع سابق**، ص 29 .

[6]- عمار بوحوش، **مرجع سابق** ص 26 .

نابجلان[1] ظهرت أولى نتائجها في انتخابات المجلس الوطني الجزائري و التي جرت في شهر أفريل من سنة 1948، والتي كان شعارها الظاهر والمبطن الغش والتزوير لصالح المستوطنين[2].

3- نتائجه :

بعد المصادقة عليه من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية 1947، قرر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الدخول في انتخابات 26اكتوبر 1947، و قد حظي بفوز عظيم خاصة في المدن الكبرى، مما أدب إلى سخط المعمرين ، واستبدالهم للحاكم العام "شاتينيو"يحاكم عام جديد أوكلت له مهمة تطبيق هذا القانون 1947م وهو "نايجلان"، كما قام بتزوير الانتخابات[3]، وقام بمجموعة من الإجراءات العميقة قبل وبعد إجراء الانتخابات، فقد اضطهد مرشحي حركه الانتصار للحريات الديمقراطية وكانت نتيجة انتخابات سنه1948 كالآتي : 60 مقعدا المعمرين ،و 91 مقعد و 09 مقاعد لحركة انتصار الحريات الديمقراطية و 08مقاعد للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، و 02 مقاعد للأحرار[4].

[1]- نايجلان : ولد مارسيل نايجلان في 17جانفي 1892 في مدينة بلفور بفرنسا، زاول دراسته الابتدائية و الثانوية بمسقط رأسه، تحصل على شهادة الأهلية في الآداب ، بدأ ميوله السياسي يظهر باكرا بالعمل في صفوف التيار اليساري للمزيد انظر كتاب حورية مايا بن فضة، **مرجع سابق**، ص 15 .

[2]- نفسه، ص 67.

[3]- الغالي غربي ، **مرجع سابق**، ص 34 .

[4]-عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص 317

الفصل الثاني:

مشروع جاك سوستال

1956 /1955

المبحث الأول:تعريف جاك سوستال و مشورعه1956/1955

منذ اندلاع الثورة المجيدة سعت فرنسا لإخمادها بكل الطرق و الوسائل بالإضافة إلى سياسة القمع و الإبادة التي لجأت إليها فرنسا إضافة إلى سياسة الإصلاحات التي حاولت تطبيقها على الجزائريين.

1-تعريف جاك سوستال:

Jacques Soustelle جاك سوستال" هو فرنسي ولد سنة1912م من أسرة يهودية ذات أصول برتغالية ،متخصص في حضارات المكسيك القديمة ، إضافة إلى أنه رجل مخابرات [1]، عمل مع الجنرال "شارل ديغول" خلال الحرب العالمية الثانية ،عين وزير الإنتاج الحربي في الحكومة المؤقتة الفرنسية[2]

وهو مناضل نشيط في النقابة الفرنسية للعمال، جاء إلى الجزائر و أقام مشروعا إصلاحيا سمي باسمه[3]

2-تعريف مشروع جاك سوستال:

هو عبارة عن برنامج إصلاحي سمي باسم صاحبه موجه إلى كافة ميادين الحياة و يشمل عشرة نقاط أهمها:

1. تقسيم إداري جديد لإنشاء عمالات و دوائر أخرى و في اعتقاد سوستال فإن هذا الإجراء يسهل عملية المراقبة ويضبط حركة المواطنين.
2. تطوير الفلاحة ،وذلك عن طريق الأسلوب الحديث يشغل الجزائريين و يربطهم بالأرض، بهدف إبعادهم عن الثورة.
3. توسع الصناعات الخفيفة قصد خلق الوظائف و مناصب الشغل.
4. تحويل البلديات المختلطة قصد خلق الانسجام الإداري ، و من إجلال استجابة لأحد مطالب النخبة في الجزائر.
5. استقلال الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية، و ذلك يكوم استجابة لأحد المطالب الأساسية التي تنادي بها جمعية العلماء المسلمين.

---

[1]- الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 242.

[2]- محمد عباس: **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962**، د ط1، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص135.

[3]- محمد العربي الزبيري، **مرجع سابق**، ص73.

6. تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية، مع العلم أن هذه النقطة تشكل مطلبا تنادي به كافة التشكيلات الوطنية في الجزائر.
7. محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية، لعل ذلك يقرب الجزائريين إلى الأمة الفرنسية.
8. فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين.
9. تمكين الفرنسيين المسلمين من الالتحاق بالوظيف العمومي حتى لا يبقى ذلك السلك حكرا على المستعمرين حتى تحضر الشروط الضرورية لخلق طبقة تستفيد من الحياة تمنعها من الانتباه لصحة الجهاد
10. مطالبة الوطن الأم تتكاثف لمساعدة المشاريع الاجتماعية[1].

3-أسباب و دوافع ظهور مشروع جاك سوستال:

بعد التعرف على الجزائر من خلال التقارير المكتوبة و التقديرات الشفوية، قام " جاك سوستال" بجولة معاينة مبدئية قادته إلى المناطق الساخنة أو المرشحة للثورة لأوراس و شمال قسنطينة، و قد فهم من هذه الجولة الأولية حقيقتين:

الأولى: أن هناك تناسبا ماديا بين مستوى الفقر و الاستعداد للالتحاق بجهة التحرير الوطني

الثانية: أن المترددين يمثلون قاطرة الحركة الوطنية السياسي و الدينية، و بعد هذه المعاينة و نتائجها بدأب التحرك على جميع الأصعدة [2]،و قد أدرك المسؤولون الفرنسيون أن سياسة القمع غير محددة و أن السكان يتعاونون مع الثوار ،فقرروا انتهاج سياسة جديدة تتمثل في إدخال إصلاحات سياسية و إدارية في الجزائر و في نفس الوقت يقومون بتوجيه ضربات قوية للثوار أينما كانوا بقصد ترضيه العسكريين الذين كانوا يعتقدون أن استعمال القوة ضد الثوار بدون قيود هو الأسلوب الفعال لسحق الثائرين[3].

و في اعتقاد السلطات الفرنسية أن الحل لإخماد الثورة و تهدئة الجزائر هو المشروع الإصلاحي فهي ترى أن مشكلة الجزائر إضافة لكونها مشكلة سيكولوجية فهي اقتصادية بالأساس و الحل يكمن ف توفير الخبز لتسعة مليون جزائري ثم مشكلة اجتماعية ،وهي

[1]- محمد بلعباس، **مرجع سابق**، ص 134.

[2]- **مرجع نفسه**، ص 75.

[3]- عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص 137.

تحسين الخدمات الصحية بمضاعفة عدد الأطباء و ترقية المستوى التعليمي و إنشاء المزيد من المدارس[1].

وكان يهدف أيضا من مشروعه الإصلاحي التهرب من الاعتراف بوضع الثورة الجزائرية.

محاولة كسب مجموعة من المثقفين الحياديين ،و اعتبار الثورة تمردا قام به جماعة من الخارجين عن القانون و لهذا عمل "جاك سوستال "على امتصاص غضب الجماهير و إبعادهم عن الثورة[2]

برز هذا العمل في برنامجه الإصلاحي الذي أسنده إلى الكاتبة الفرنسية المشهورة بأفكارها اليسارية "جيرمين تيون Germaine Tillion "،حيث أسند إليها مهمة بناء المراكز الاجتماعية و تقديم المساعدات الاقتصادية للسكان المسلمين حتى ينسلخوا عن أبناء جلدتهم[3]

فقد كان هدف "جاك سوستال" من وراء برنامجه الاصلاحي هو تجريد الثورة من شعبيتها و التشكيك في المبادىء للتي أعلنتها في بيان أول نوفمبر و الهادفة إلى الاستقلال التام للجزائر ، إلا أن سوستال أراد أن تتم إصلاحاته هذه في ظل الجزائر الفرنسية، و كخطوة أولى الإدماج و قد صرح في 23 فيفري 1955 بقوله إن فرنسا هنا في ديارها أو على الأصح فإن الجزائر و جميع سكانها لفرنسا كما أنها جزء لا يتجزأ منها[4].

---

[1]- إبراهيم طاس: **السياسة الفرنسية في الجزائر و انعكاساتها على الثورة الجزائرية** 58/56، ط 1، 2013، ص393.

[2]- محمد بلعباس، **مرجع سابق**،ص135.

[3]- جيرمين تيون Germaine Tillion: عالمة فرنسية متخصصة في علم الأنثولوجيا، عاشت في منطقة الأوراس ستة سنوات 1934-1940، اكتسبت علاقات مع عائلة أوراسية عرفت بمعارضتها لإحلال النظام ، استعان بها سوستال في معرفة وضعية الجزائر ، للمزيد ينظر محمد بلعباس، مرجع سابق، ص

[4]- أزغيدي لحسن، **مؤتمر الصومام و تطور الثورة التحريرية الجزائرية** 1956-1962، ط1، المؤسسة الوطنية 1989، ص88.

المبحث الثاني: محتوى مشروع جاك سوستال 1956/1955

1-الجانب السياسي:

تقدم جاك سوستال بمجموعة من الإصلاحات لمجلس الوزراء الفرنسي لمناقشتها و المصادقة عليها و هذه الإصلاحات أغلبها مستوحاة من المشاريع التي ترى منها المستشار "Roland Mospetiol"عضو المجلس الاقتصادي الفرنسي ، أشار " جاك سوستال" أن مشروعه الإصلاحي في المرحلة الأولى سيطبق على المناطق المحرومة و اشترط اتخاذ تدابير تسبق عملية تطبيق هذه الإصلاحات ،منها تعميم قانون حالة الطوارىء ليشمل كامل أنحاء قطر الجزائر[1]

و لنجاح هذه السياسة قام" جاك سوستال" بتعيين وجوه جديدة معروفة بالاعتدال و التفتح على قضايا أبناء الجزائر ، فقام بتعيين "جاك جولي Jacques Jullet" رئيسا لديوانه المدني و هو شخصية يسارية مثل " مانديس" [2]

و اختار أيضا الرائد " فانبيان مونتي" رئيسا لديوانه العسكري، و هو مديرا سابقا لشؤون الأهالي و المغرب، فعلى الصعيد السياسي أراد" جاك سوستال" إطلاق تصور جديد عن علاقات الجزائر مع فرنسا، تمثلت في الاندماج و هي صيغة مختلفة عن الاحتواء ،إذ تعترف هذه السياسة للجزائر بهويتها الثقافية و الدينية و اللغوية ، وتعد بالمساواة في الحقوق و الواجبات، لكنها تبقى مقاطعة فرنسية و يبقى كل من اقتصادها و صناعتها و عملتها مدمجة مع تلك التابعة لفرنسا[3].

---

[1]- الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص209.

[2]- مانديس فرانس: ولد في مدينة باريس 1907/11/01م من أسرة يهودية ،دراس بثانوية Targot ومتحصل على شهادة الدكتوراه، من اشد المعارضين للحرب الفيتنامية، مات بباريس 18أكتوبر 1982، للمزيد أنظر : الغابي غربي، فرنسا و الثورة الجزائرية، ص 242.

[3]- حسينة حاميد: **المستوطنون الأوروبيون و الثورة الجزائرية 1954-1962م**، ط1، 2007، ص125-126.

بالطبع قوبلت هذه الإصلاحات من طرف أقدام سوداء و جاءت جد متأخرة ، و نظر المسلمون من جهة المتمثلة في السيادة الجزائرية و الاستقلال و هو ما يرفضه سوستال و حكومة إيدغارفور[1]

و لجأت السلطات الاستعمارية و " جاك سوستال" إلى سياسة أخرى و هي اللقاء مع زعماء الجزائر ومنهم "فرحات عباس " ، و لكن " أحمد بن بلة"[2]، تفطن إلى هذه السياسة سياسة التجاري مع الفرنسيين و سياسة الإصلاح كانت تهدف إلى إجهاض الثورة.

و انهارت ساسية سوستال في الجزائر و قد عارض هذا القرار لأن ذلك يعني انتقام المسلمين من سياسته و التصويت على قائمة الوطنيين الذين يؤيدون جبهة التحرير الوطني [3]

2-الجانب العسكري:

بعد إمداد القوات الفرنسية بالجزائر بأعداد معتبرة من الجنود و تكثيف العمل البوليسي من أجل القضاء عسكريا على الفلاقة[4] ، بادر سوستال للتباحث مع القادة السياسيين حول مشروع إصلاحيات شكلية و هدف إنشاء تجمع معتدل مناهضة لجبهة التحرير الوطني و بديلا لها و قد حاول "سوستال" كذلك استقطاب القادة المركزين لمشرعه حيث أجري مساعدة "فانسانمونتاي" لقاء مع " بن خدة" بسجن سركاجي، و اقترح عليهما تعاونهما لإجراء

[1]- إيدغارفور: ولد بمدينة Bezierices بمقاطعة Langue loc roussillonالفرنسية في أوت 1908/ مارس مهنة المحاماة بباريس و التحق مبكرا بالحزب الراديكالي، و أثناء الاحتلال الألماني لفرنسا التحق بصفوف المقاومة الفرنسية، كان من المدافعين عن حزب الجنرال ديغول توفي في 30 مارس 1988، للمزيد أنظر غالي غربي، المرجع السابق، ص 119.

[2]- أحمد بن بلة: ولد يوم 25 ديسمبر 1918 في مغنية وسط عائلة من صغار الفلاحين ،انضم إلى حزب الشعب الجزائري بعد الحرب العالمية الثانية و أصبح عام 1949 مسؤولا عن التنظيم و عن المنضمة ،حكم عليه بالسجن المؤبد إلا أنه تمكن من الفرار ، كان عضوا في المجلس الوطني 1956-1962، و نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة، للمزيد أنظر: حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، د ن، 2007، ص219.

[3]- عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص 415.

[4]- الفلاقة : مصطلح يراد منه ذم، كانت فرنسا تطلقه على المجاهدين و الخارجين عن القانون، و لعل اللفظ آت من الفلق و هو الشطر أي أنهم يفلقون الرؤوس في مزعم الاستعمار الفرنسي و هو استعمال مردود من الناحية التاريخية لأن المجاهدين لم يكونوا يستعملون الشواقير و لا الدبابيس في عملياتهم ، للمزيد أنظر الوجيز في التاريخ، مرجع سابق، ص 418.

مفاوضات مع جبهة معتدلة له حول مشروع ذاتي للحزائر و قد نوقشت الفكرة بين قادة الداخل و الخارج ، وندد بها " ابن بلة" كغطاء لجبهة التحرير[1].

و قد فكر أيضا" جاك سوستال" في تطبيق عملية عسكرية تهدف دائما إلى إيجاد قوة ثالثة بديلا عن جبهة التحرير و الجيش الوطني، و تساعد على تطبيق سياسة الإدماج الذي كان دائما "سوستال" يسعى لها جاهدا و هذا بعد عام من اندلاع الثورة [2]، كما قامت فرنسا بتكثيف التواجد العسكري و تعلن في أفريل سنة1955 حالة الطوارئ في المناطق الساخنة و خاصة في الأوراس و القبائل و الشرق القسنطيني .

و على الصعيد العسكري دائما بدأ"سوستال " في خريف نفس السنة التصرف كرجل مخابرات سابق فوضع مع مصالح مديرية حماية الأقاليم بالجزائر خطة إنشاء جيش موزار لجيش التحرير الوطني بالمنطقة الثالثة القبائل[3]

قائد المنطقة الذي قرر بالتشاور مع "عبان رمضان" [4]تشجيع المجاهدين بالانضمام لهذه القوة بنية تسليح المنطقة بسلاح العدو نفسه ،و إن " جاك سوستال " رحل عن الجزائر دون أن يتيقظ بأنه وقع في الفخ الذي نصبه للجيش علما أن هذه العملية استغرقت سنة كاملة[5]

3-الجانب الامني و الاجتماعي:

1.3- الجانب الامني:

كانت خطة إدارة الاحتلال أمني و اجتماعي ،أمنيا من خلال تجربة المصالح الإدارية المتخصصة التي أشرف على تطبيقها بالأوراس الجنرال" بارلانج" بمشاعدة المكتب الخامس المتثل في العقيد" غوسو" و قد لجأت إدارة الاحتلال لهذه التجربة بعد ملاحظة العجز الإداري الكبير لاسيما في المناطق الريفية علما أن الجزائر كانت مقسمة إلى ثلاثة عمالات

---

[1]- مقلاني عبد الله: **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية**، ج1، ط1، ص356.

[2]- يحي بوعزيز :**الثورة في الولاية الثالثة، 1954-1962**، ط2، 2010، دار الأمة، ص104.

[3]- جمال خرشي:**الاستعمار و سياسة الإستيعاب في الجزائر، 1830-1962**، ط1، دار القصبة، تر: عبد السلام عزيزي 2009، ص472.

[4]- عبان رمضان: ولد عام 1920 في عائلة متواضعة في القبائل الكبرى ، ترك الوظيفة العمومية عام 1945 ليتفرغ للنضال من أجل الاستقلال، اعتقل عام 1950 كمناضل في حزب الشعب و التحق بمجرد إطلاق سراحه سنة 1955 بجبهة التحرير و أصبح أبرز مفكريها فهو الذي تفاوض مع الأحزاب ، و أعطى جبهة التحرير مؤسستها و برنامجها وقع خنقه في ديسمبر 1957، للمزيد أنظر: فرحات عباس رجل الجمهورية، المصدر السابق، ص298.

[5]- محمد عباس، **مرجع سابق**، ص 142.

فقط هي الجزائر ،وهران، قسنطينة، فضلا عن المناطق الصحراوية التي كانت أقاليم عسكرية إلى غاية1947م ،وفي محاولة سريعة لتقليص هذا الفراغ الكبير أضيفت في يناير 1955 عمالتان البليدة و عنابة باقتراح من وزير الداخلية آنذاك "فرانسو ميتران" و قد شرع في تأسيس شبكة المصالح الإدارية المتخصصة مباشرة بعد إعلان حالة الطوارئ [1]، يهدف إلى تغطية النقص الإداري من جهة أو ضمان التأطير الأمني للسكان من جهة ثانية.

و كانت هذه المصالح تتستر على وظيفتها المزدوجة والتي تمثل في حقيقتها امتدادا للحرب النفسية في أوساط السكان بأداء بعض المهام ذات الطابع التربوي و الصحي و الجانب الأمني في مهمة هذه المصالح عملية الامتيازات و الدعاية لمنجزات الإدارة و جيش الاحتلال تبدأ سياسة التهدئة التي كان يشرف عليها بالأوراس الجنرال"بارلانج" تحت إشراف المكتب الخامس كما سبقت الإشارة، و كانت هذه المصالح ترتكز كثيرا على الشعب لأداء هذه المهام[2]

و هكذا نجد أن الاستعمار الفرنسي منذ أن وطئت أقدام عساكره أرضنا كأول بلد عربي وقع تحت سيطرته المباشرة سنة1830، كان يهدف زيادة على الاستغلال الاقتصادي و السياسي و جعل الجزائر قطعة لا تتجزأ من التراب الفرنسي أرضا و لغة ،وثقافة ودينا، و قد انتهج لذلك سياسة فرنسا احتلال اللغة العربية محل اللغة الفرنسية في جميع مجالات الحياة حتى يصبح الشعب الجزائري فرنسي اللسان و الثقافة و ينقطع بذلك عن تاريخه و يفقد مقومات الشخصية و هويته الوطنية و القومية تدريجيا[3]

2.3- الجانب الاجتماعي:

في المجال الاجتماعي قام"جاك سوستال" باستحداث المراكز الاجتماعية التي أنشئت في27أكتوبر1955م ، وكانت مهمتها الاتصال بسكان الأحياء الفقيرة بهدف ترقيتها من

---

[1]- حالة الطوارئ: حتى تتمكن فرنسا من القضاء على الثورة الجزائرية بسرعة شرعت في بداية 1955 بوضع قانون حالة الطوارئ و تطبيقه بالجزائر، و فرغت وزارة الداخلية من إعداد 19 مارس و تقدمت إلى البرلمان، ووافق عليه في شهر أفريل على أن يطبق بالجزائر لمدة ستة أشهر و هي الفترة التي حددتها فرنسا للقضاء على الثورة ، للمزيد أنظر محمد عباس، **مرجع سابق**، ص 60.

[2]- محمد عباس، **مرجع سابق**، ص ص 142-143.

[3]- أحمد نعمان: **فرنسا و الأطروحة البربرية الخلفيات الأهداف الوسائل البدائل**، دار الأمة ،ط1، أكتوبر، 2011، ص 147.

الناحية الاجتماعية و التعليمية و الصحية[1]، فقام " جاك سوستال " بتقسيم إداري جديد لإنشاء عمالات و دوائر أخرى في اعتقاده أن هذا الإجراء يسهل عملية مراقبة حركة المواطنين، كما قام بتحويل البلديات المختلطة فقد خلق الانسجام الإداري و أمر باستقلال الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية و ذلك يكون استجابة إلى المطالب الأساسية، و أمر بتعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية و محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية لعل ذلك في رأيه يقرب الجزائريين أكثر إلى الأمة الفرنسية و أمر أيضا بفتح أبواب التكوين المهني للجزائريين حتى يشعر الشباب خاصة أن هناك مساواة بينهم و بين أبناء المعمرين[2] .

و يرى" جاك سوستال " أن إصلاحاته تهدف إلى إزالة الغم و الهم عن الجزائريين الذين يتعرضون للبطالة و الشعور بالظلم من السلطات المحلية هناك، ولكن منهج "جاك سوستال" يهدف في حقيقته إلى إبعاد الشعب خاصة سكان الأرياف عن الثورة[3]

و المنهج الخدماتي هو من أخطر و أسرع المناهج فهو يبني على ما يوفره من وسائل خدماتية استقطابية و إسعافية للمحتاجين و المعوزين و المنكوبين و ضحايا الإرهاب والحوادث الحامل[4] ف الطبعة فالمنهج الخدماتي منهج يشغل معظم البلدان التي تعمل فيها، و منها بلدان العالم الثالث، و يقوم على :

- الاغاثة الانسانية.
- العناية الطبية.
- الخدمات الاجتماعية.
- الاغراءات المالية.
- الاغراءات بالوظائف.

---

[1]– الهواري قبايلي: **ثمن حرب الثورة الجزائرية و انعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي 2012**، ط1، ، ص 49-50.

[2]– محمد بلعباس،مرجع السابق، ص ص 314-414.

[3]– عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص 408.

[4]– محمد خلايفية: **التنصير في الجزائر صياغة التاريخ أبعاد و أساليب مواجهة الحضارة**، أشغال الملتقى الوطني الثالث، منشورات الجزائر.ص 103.

و كل هذا أراد به" جاك سوستال " كسب رضا الشعب الفقير و إبعاده على الالتفات حول ثورة نوفمبر [1]

4-الجانب الاقتصادي:

أقام" جاك سوستال " مشروعه الإصلاحي على عدة معطيات استنتجها بعد تحليله للثورة الجزائرية و يرى " جاك سوستال" أن تكاثر السكان في بلاد زراعي فقط أرضه جدبة و ظروفه الاقليمية سيئة جدا، لابد من أن يؤدي إلى النتائج التي نراها في الجزائر من بطالة و هجرة من الأرياف إلى المدن المكتظة بالسكان و بالتالي إلى البؤس والفقر و اليأس ، و هذا ما يؤدي بهم إلى الالتحاق بالثورة و هذا ما جعل" جاك سوستال" يعجل بإصلاحاته محاولا سحق الثورة، و إبعاد الشعب[2].

ففي المجال الزراعي يرى أن الطابع الزراعي بشقه التقليدي و المتطور الذي كان يشغل قطاعا كثيرا من اليد العاملة، و لذلك حاول جاهدا إغراء المجتمع الريفي بإصلاحاته الشكلية المكثفة التي تعددت أسماؤها و أشكالها كذلك الهدف من الإصلاحات تطوير الإنتاج الزراعي باعتماد على توسيع عمليات القروض و رفع مستوى مداخيل الفلاحين.

كما وضع مشروع إنشاء وحدات فلاحية و تعويضات لصغار الفلاحين تحت مسار فلاحي ، وفي الصناعة اقترح تخفيض الطاقة و أنشأ عدة مجموعات عمل في كل المستويات من أجل العمل على تطوير الاقتصاد[3]

كما قام بتوسيع الصناعات الخفيفة قصد خلق الوظائف و مناصب الشغل التي تمتص العاطلين قبل التحاقهم أو قبل أن تمتد إليهم يد الثورة[4] .

---

[1]- **نفسه**، ص 618.

[2]- عمار قليل: **ملحمة الجزائر الجديدة** ، دار البحث و النشر، ط2، قسنطينة، 1991، ص233.

[3]- الهواري قبايلي، **مرجع سابق**، ص-ص 50-59

[4]- محمد عباس، **مرجع سابق**، ص414.

المبحث الثالث: المواقف المختلفة من إصلاحات" سوستال" و انعكاساتها على الجزائريين

1-موقف الفرنسيين و المعمرين من المشروع:

إن سياسة الإدماج التي حاول" جاك سوستال" تطبيقها في الجزائر اصطدمت بأرض الواقع في فرنسا و في الجزائر ، و تحولت إلى جثة هامدة رفضا لفكرة دمج الجزائر و فرنسا لسبب بسيط و هو أن الاندماج يعني إعطاء حق التمثيل السياسي في البرلمان الفرنسي ل 8 ملايين مسلم، و هذا يعني خلق قوة إسلامية داخل سلطة تشريعية في فرنسا و فرض قيم فرنسا على الجزائر[1].

و منذ مجيء "جاك سوستال" و تطبيقه سياسة الإدماج قابله الفرنسيون برفض شديد لكونه من دعاة الإصلاح، و طالب رؤساء البلديات بالجزائر بإمدادات عسكرية و خاصة" اللفيف الأجنبي"[2].

و توسيع تيار المعارضين و اشتد بإبداء عدد من نواب الجمعية الوطنية الفرنسية اعتراضهم التام لاختيارات الحكومة الفرنسية، و ستكون لها عواقب وخيمة لأنها سابقة لأوانها و في غير محلها من نواب وصفها بغير المعقولة، إذ كان " جاك سوستال " يعتقد أنه بإمكانه الوصول إلى إدماج شامل للجزائر في فرنسا، و مواقف السياسيين المحترفين المعتدلين الذين تحطمت أحلامهم في إمكانية إيجاد حركة تجمع الجزائريين و الأوروبيين في إطار أخوة جديدة ترفض العنف أيا كان مصدره[3].

أما فيما يخص الإنتاج الزراعي فهو غير متوازن إلى حد كبير الخطورة فالمستعمرون الأوروبيون يحصلون على ثلثي قيمة هذا الإنتاج، بينما يمثل القرويون الجزائريون على الثلث فقط، و ينتج الأهالي الجزائريون الحبوب عادة الغذاء الأساسي و ينتجون أيضا الزيت و التين و يملكون القسم الأكبر من فطعان الأغنام و أكثر هذا الإنتاج يستهلك محليا، بينما أصحاب الأراضي الأوروبيون ينتجون قسما من الحبوب و يحتفظون بجمع المنتجات

---

[1]- عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص 412.

[2]- اللفيف الأجنبي La légion étrangère : يعني في اللغة القديمة (هيئة الجيش مؤلف من المشاة و الفرسان " استعمل هذا النظام في كثير من الدول الأوروبية بما فيها اسبانيا و فرنساو يعني هذا النظام الجيش الفرنسي لهيئة من متطوعين غالبا ما يكنون أجانب تحت قيادة ضابط فرنسي أو أجنبي للقضاء على مقاومة الشعب الجزائري، للمزيد ينظر ، محمد بلعباس، مرجع سابق، ص402.

[3]- الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 213-214.

الزراعية الأخرى تقريبا لتصديرها للخارج كالخمور و الفلين و الحلفاء و يملك المستعمرون الأوروبيون 90٪ من أراضي الكروم و لهذا يرفضون سياسة الإدماج التي تعني المساواة بين الأهالي و بينهم[1]

زيادة على الأثر الذي تركه هذا الرد على موقف السياسيين المنخرطين المعتدلين الذين تحطمت أحلامهم في إمكانية إيجاد حركة تجمع الجزائريين و الأوروبيين في إطار أخوة جديدة ترفض العنف أيا كان مصدرة تناقضا مع إحلال الثقة و السلام، و البعض الآخر لم يكتفوا بعدم المساندة والسكوت و التحفظ بمبادئهم فقط بل أعلنوا عن حقيقة فلسفتهم المتمثلة في العداوة و العنصرية ضد حرية الشعب الجزائري[2]

2-موقف جبهة التحرير الوطني :

عمل قادة الثورة على الالتفاف حول الثورة فقد كان القائد الشهيد" شيهاني بشير" قائد المنطقة الأولى(أوراس النمامشة) بالنيابة يراسل رؤساء الجماعات، يهددهم من التعامل مع الإدارة الفرنسية ، كما وجه رسائل إلى أفراد الشعب يحثهم على مواصلة الجهاد بالنفس و النفيس و إخلاصهم في العمل، خاصة في عهد الحاكم العام" جاك سوستال" سنة 1955، الذي استطاع أن يكسب بعض ضعاف النفوس ، و عمل على كسب الشعب عن طريق ذرّ الرماد في العيون أو ما يسمى بالإصلاحات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية ،كان هدفها الأساسي هو محاصرة المجاهدين في الجبال و عزلهم عن الشعب و إقناع العالم بأن القائمين بالثورة هم قطاع طرق معزولين[3]

إن الإدماج الذي كان يهدف الجزائر بفرنسا مع الاعتراف بشخصيتها إلا أن المقاومة الجزائرية رفضت هذا المبدأ واحد لا ثاني له ألا و هو مبدأ الاستقلال التام عن فرنسا، و المقاومة الجزائرية كانت ترفض جميع المحاورات[4]

---

[1]- حسينة حامد ، **مرجع سابق**، ص 200.

[2]- عبدالمجيد عمراني: **جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954-1962**، ط1، دار الهدى للطباعة و النشر، الجزائر، 2007، ص51،

[3]- يوسف مناصرية:القضاء على الثورة من خلال بعض النصوص، إستراتيجية القضاء على الثورة و أهدافه، أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبّان الثورة التحريرية، منشورات وزارة المجاهدين، 2007، ص 105.

[4]- فارس إبراهيم العاتب: مجلة كلية الأدب، العدد 97، ص190.

و من اهم الشخصيات الاخرى التي عبرت عن موقفها" فرحات عباس" الذي قال في الاصلاحات: أنها ناقصة جدا، فقد كان في الامكان أن نرحب بها في 1920م أو 1930م أو في 1939م ،أما في عام 1955م فلم يعد لها أي صدى في وسط المسلمين[1]

لقد حاولت الجبهة مجددة نشاطها الواسع قتل" جاك سوستال " في باريس الذي كان حاكما في الجزائر والذي أمر السلطات العسكرية الفرنسية في الجزائر، و أكد بقوله التخلي عن الجزائر يعتبر جريمة و هذه الجريمة لا تستطيع دفع ثمنها [2]

3-موقف النخبة الجزائرية و جمعية العلماء المسلمين

لم تختلف مواقف الجزائريين عن مثيلها الفرنسية , و إذا أن اختلفت منطلقات الرفض لدلى كل طرف و في نظر الجزائريين , فإن الإصلاحات التي تضمنها مشروع سوست يل ، لا تفتأ أن تلتقي نفس المصير الذي عرفته المشاريع الإصلاحية السابقة وأن فكرة الإدماج أضحت الآن أمرا قد تجاوز الزمن و من الشخصيات السياسية الجزائرية التي عبرت عن موقفها : فرحات عباس الذي قال في الإصلاحات أنها " ناقصة جدا فقد كان في الإمكان أن توجب بها في 1920 أو 1930 أو في 1939 ، أما في عام 1955 فلم يعد لها أي صدى في وسط المسلمين[3] ,و لا تقبل الأمة بأية حل و لا ترض البرنامج إصلاحي ، إلا إذا حقق رغبتها التحرير ، في كل ما يتعلق بالحكم و الإرادة و الشؤون العامة . وكل ما يتعلق بديننا و لغتنا أما سياسة الإدماج التي تقوم على الأمة الجزائرية الفرنسية فهي مخالفة لتعليم الدين الإسلامي ، فالسياسة الواقعة الواجبة الإتباع هي سياسة الاعتراف بحقوق الشعب الجزائري و إضافة رغباته و ذلك بالمفاهمة الصادقة إن كل سياسة تخالف هذه السياسة لا تزيد الهوية الشخصية و بتوجيه الجمعية أخيرا بكلمة إلى قادة رجال الاستعمار الذين يحاولون المحاولات اليائسة لإبقاء الحالة الاستعمارية الحاضرة و تقول لهم إن محاولتهم تعتبر جريمة و أن أعمالهم لا تؤدي إلى الخراب و الاضطراب[4] .

---

[1]- الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 215.

[2]- أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية** ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،ط1، 1982، ص 60.

[3]- الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 215.

[4]- أحمد توفيق المدني، **مصدر سابق**، ص 30-34.

4- موقف الرأي العام من خلال الصحافة

أما الصحافة الأوربية الصادرة في الجزائر فاجتمعت بصوت واحد على وجوب خنق هذا التمرد و محاربته بكل وسائل و طلب الصحف اليسارية الناطقة باسم الحزب الشيوعي الجزائر و المعروفة بتلاعبها بالألفاظ أمثال الجزائر بالخير لحل مشكل الثورة [1] و كأنما الشعب الجزائري ليس لديه كرامة و لا شخصية و نفس التصريحات صدرت بالصحف الفرنسية اليمنية و اليسارية ماعدا أنها ركزت مثل الطبقة الفرنسية على التحريض الخارجي . بقيت الصحافة الاستعمارية هي المصدر الوحيد للإعلام و التوجيه و لم تزعزعها وسائل الإعلام الأخرى[2] .

2- انعكاسات مشروع " جاك سوستال " على الجزائريين

سعى الحاكم العام منذ أن تولى إدارة الشؤون الجزائرية إلى خنق الثورة عن طريق وسائل القمع و الإجراءات الردعية بالموازة مع تطبيق سياسة جديدة تمنع الجماهير المسلمة المحرومة و الفقيرة من الالتحاق بركب الثورة عن طريق تحسين وضعها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.

ففي الوقت الذي كانت فيه الإدارة العسكرية تبذل قصارى جهدها لإخماد لهيب الثورة، لا سيما في منطقة الأوراس ، حيث كانت إرادته السياسية تسعى إلى تحقيق مبدأ الإدماج بمحاولة استقطاب قوة ثالثة تتشكل من الجزائريين المسلمين ذوي الفكر المتشبعين بمبادئ الحضارة الفرنسية للتفاوض معهم من الذين لم تخرج مطالبهم عن المساواة و الإدماج ، و بعض الحقوق من أمثال " ابن جلول" و " فرحات عباس"[3].

كانت نتيجة هذه الانتخابات مخيبة لآمال "إيدغارفور" و "جاك سوستال" ، و أصبح مولي رئيس تحالف الجبهة الجمهورية في 31 جانفي 1956 وهو نفس اليوم الذي انقضت فيه عهدة" جاك سوستال" في الولاية العامة ، و بذلك سقطت حكومة "إيدغارفور" و تسّلم الاشتراكيون السلطة[4] .

---

[1]- أبو قاسم سعد الله، **مرجع سابق** ،ص126.

[2]- الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص 129.

[3]- **نفسه**، ص 395.

[4]- الغالي غربي، **مرجع سابق**، ص397.

بعد إصلاحات" جاك سوستال " رأت جبهة التحرير الوطني أنه لابد لها من تنظيم جبهة إعلامية قادرة على ضبط الأخبار و تجميع جماهير الشعب حولها، و بالتالي هو إحباط مساعي إصلاحات " جاك سوستال ".

بعد أحداث الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 و التهاب الأوراس و المقاومة ،رأت المقاومة الجزائرية وجوب إنشاء نشرة إعلامية تحت عنوان" الوطن" و ذلك لسد الحاجة لتغطية أنباء و نضال المعارك لإيصال المعلومات للمناطق المعزولة و إخبارهم بصوت الثورة، و قد حملت ثورة الوطن أخبار الثورة و المجاهدين و حرضت الشعب على الالتحاق بالثورة, كما قامت الجبهة أيضا بتكوين اللجنة جميع النظم ممثلين الهيأة الجزائرية بالخارجين لتكوين أداة الدعاية فقط مع عدم أحقيتها في الإطلاع على الشؤون السرية الخاصة بالكفاح[1]

إقناع الرأي العام و الشعب الفرنسي بأن الشعب تبنى الثورة و دعم حبهة التحرير الوطني لتأسيس حكومة مؤقتة تجول بالعالم للدعاية[2] للقضية الجزائرية و كسب تعاطفهم و كشف جرائم فرنسا.

و قد فشلت فرنسا في إبعاد الفلاحين عن الثورة و قد أصدرت القيادة الفرنسية العليا في1957 بمعطياته بإعدام من يلقي عليه القبض من أعضاء المنظمة سياسة إدارية للاتصال بالحركة الوطنية، و هنا نجد فرنسا فشلت في عزل الثورة الجزائرية عن شعبها[3]

نستنتج مما سبق أن مشروع جاك سوستال هو عبارة عن برنامج إصلاحي ضمن مجموعة من الخدمات في مجال اجتماعي و اقتصادي يهدف في ظاهره إلى تحسين ظروف الشعب و إخماد التمردات التي تضمن أن فرنسا ليست ثورة بل فوضى و تمرد ضد سوء أوضاع المعيشة، و في الخفاء يهدف مشروع" جاك سوستال " إلى عزل الشعب و أهل الريف عن الثورة و بالتالي القضاء عليها و لكن جبهة التحرير الوطني و قوتها حطمت ذلك المشروع الذي جاء لإبعاد الشعب عن الجبهة و الكفاح من أجل استقلاله.

---

[1]– مصطفى أشرف: **الجزائر أمة و مجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، ط1، دار القصبة، الجزائر، 2006، ص 340–379.

[2]– أحمد حمدي: **ثورة جزائرية و إعلام، منشورة** ، ط1،المتحف الوطني للمجاهد، ص 65–66.

[3]– الدعاية : عملية تهدف إلى ترويج سلعة أو خدمة عن طريق وسائل الإعلام و الاتصال، لتعرض فيه إعلاناتها التجارية بغية التعريف بالسلع و الخدمات و ترويجها، للمزيد أنظر عادل أنور، أطلس تاريخ الجزائر، ص23.

الفصل الثالث:

مشروع قسنطينة: 1958

المبحث الأول:التعريف بمشروع قسنطينة وأسباب صدوره 1958

في نهاية سنة1958 بدأت العمليات العسكرية الفرنسية ضد الثورة الجزائرية تأخذ أبعاد خطيرة نظرا للإمكانيات البشرية والمادية الهائلة التي وفرها الجنرال ديغول لقادة الجيش الفرنسي في الجزائر ففي إطار حرب الإبادة كان ديغول يستهدف من ورائها إلحاق الهزيمة العسكرية بالثوار الجزائريين بشكل يسمح له بتوفير مناخ ملائم للقيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية من شأنها اقتلاع جذور الثورة والحيلولة دون تكرارها في المستقبل والحفاظ على الجزائر الفرنسية في ثوب جديد.

ولهذا اعترف منذ خطاب 4 جوان1958-ضمنيا-أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمسلمين الذين يمثلون تسعة أعشار سكان الجزائر وأن هذه الأوضاع هي نتيجة أخطاء الحكومات الفرنسية المتعاقبة،فقد وجد الجنرال أن هناك حاجة مستعجلة لهذه الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لفائدة المسلمين في الجزائر[1].

1-التعريف بصاحب المشروع الجنرال ديغول Digolle

الجنرال " شارل ديغول" : ولد ديغول يوم22 نوفمبر1890 في مدينة ليل الفرنسية،من هنري ديغول، المدرس لمادة التاريخ حيث زود ابنه بمجموعة من القيم التي كان يؤمن بها:وهي الشرف، التواضع، وحب الوطن والشجاعة.[2]

وفي سنة1908 اتجه للعمل في الجيش والتحق بمدرسة سان سير العسكرية وحصل على المرتبة الثالثة من بين زملائه في دفعته،وعين ضمن الكتيبة الثالثة والثلاثين للمشاة تحت قيادة العقيد بيتان.

رقي إلى رتبة ملازم أول، شارك في الحرب العالمية الأولى، أرسل إلى لبنان سنة1929، وبقى هناك إلى سنة1931 كقائد للمكتب الثاني والثالث لأركان الحرب.[3]

عينه المجلس الوطني الاستشاري رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية، بعد اشتداد حرب التحرير في الجزائر عاد إلى السلطة سنة1958 وفي صيف1958 وضع دستور جديد

1- رمضان بورغدة:**الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول** 1958-1962، ط1، منشورات بونة للبحوث و الدراسات، الجزائر،2012، ص328.

2- **نفسه**،ص152.

3- عبد القادر خليفي: **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة1830-1962**،ط1، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2010،ص128-129.

جرى الاستفتاء عليه يوم28 سبتمبر وفي ديسمبر انتخب رئيسا للجمهورية الخامسة كانت المشكلة الأولى التي واجهته هي حرب التحرير الجزائرية انتهج سياسة قادت إلى محادثات مع الجبهة توجت باتفاقيات ايفيان واستقلال الجزائر توفي في 12 نوفمبر 1970[1].

2-التعريف بالمشروع

مشروع قسنطينة: هو مشروع يحمل في طياته إصلاحات اقتصادية واجتماعية،[2]وجزء من إستراتيجية ديغول لضرب الثورة في العمق لفائدة بعض الجزائريين الذين تفتح أمامهم مجالات التمدرس والتوظيف ،وإقامة المشاريع الصناعية و الفلاحية الكبرى لصالحهم[3] كوسيلة جديدة للإغراء بهدف استمالة الجزائريين وإجهاض مشروع الثورة من أجل الاستقلال واستبداله بمشروع قسنطينة[4].

حيث اعتقد كغيره من المسؤولين الفرنسيين أن المشكلة في الجزائر اقتصادية واجتماعية ويمكن أن تحل ببرنامج إصلاحات[5].

فكان هذا البرنامج خطة هادفة لمواصلة سياسة قديمة بأسلوب عملي وتقنيات حديثة ونظرة جديدة، فقد مهد له الجنرال ديغول بإجراءات إدارية وتصعيد عسكري، منذ تسلمه مقاليد السلطة بفرنسا، وذلك بهدف تشديد قبضته على الجيش العامل بالجزائر وفرض سلطته على الجهاز الإداري الفرنسي بها،وخلق جو نفسي مهيأ لتقبل المشروع من طرف الجزائريين،وقد حاول من خلاله إحباط معنويات الشعب الجزائري وتأثير على نفسية الثائرين[6].

1- صالح بلحاج: **تاريخ الثورة الجزائرية** ، ط1، دار الكتاب للحديث ،الجزائر،2009، ص93-94.

2- رابح لونسي: **محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر**،ط1، دار كوكب للعلوم، الجزائر،2013،ص210.

3- لزهر بديدة: **دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الأفريقية** ،ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع،الجزائر ،2009،ص37.

4- عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق**، ص262.

5- عبد الله مقلاتي ،**مرجع سابق**، ص378.

6- ناصر الدين سعيدوني، **مرجع سابق**، ص249-250.

3-أسباب صدور المشروع

بعد أن فشلت كل خطط الاستعمارية لتصفية الثورة لجأ "ديغول" إلى برنامج تكتيكي واستراتيجي في نفس الوقت، وكان الهدف ينحصر أساسا في الميدان الاجتماعي والسيكولوجي لإفراغ الثورة من محتواها[1].

لعله يحقق به ما فشل فيه غيره،حيث أن كل حكومة فرنسية تصل إلى الحكم،تأتي بخطة تزعم أنها تصلح ما أفسدته سابقتها،بدعوى أن الشعب الجزائري إنما ثار من أجل إصلاح وضعه الاجتماعي، تحت ظل الاستعمار[2].

ومحاولة استقطاب الريف مهد الثورة، ولم يعط اعتبار للإرادة الشعبية والسياسية ،فقد كان يدرك أن الشعب قد احتواها ،وأن الثورة تحل مشاكلها بنفسها سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية، ومن هنا كانت الدعوة إلى سياسة الأخوة والإصلاحات والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية لمحاولة فصل الشعب عن جيشه الوطني،واستقطاب الريف بالأساس حيث كان ديغول يعتقد وهذا خطأه التكتيكي أن جوهر الريف بما يعانيه من حرمان وتشريد وجوع وجهل مرض وسجن وإعدامات سيتزاحم على مشاريعه.[3]

بعد الاستفتاء مباشرة قام ديغول بزيارته الرابعة للجزائر منذ عودته للسلطة،[4] لكي يركز على ما يسمى بمشكلة الجزائر ففي 3 أكتوبر1958 ألقى خطابه السياسي المطول في مدينة قسنطينة امام40.000 مواطن حيث تحدث عن المخطط الخماسي من أجل التقدم والازدهار ومن أجل السلام في الجزائر وارتباطها بفرنسا[5].(انظر الملحق رقم02)

وتم الإعلان عن المشروع الذي حمل اسم مدينة قسنطينة، وقد اختارها ديغول عن قصد لعرض مشروعه،وذلك لكونها مدينة جزائرية تقع بالداخل بعيدا عن التجمعات الأوروبية بالمدن الساحلية وتعرف تمركزا كبيرا للجزائريين فهي نموذج لتجمعات السكانية الكثيفة التي

1- محمد بلعباس، **مرجع سابق** ،ص204.

2- أزعيدي محمد لحسن، **مرجع سابق** ،ص173.

3- مذكرات علي كافي:**من المناضل السياسي إلى القائد العسكري** ،1946-1962، ط1، دار القصبة للنشر ، ص119.

4- حميد عبد القادر: **فرحات عباس** ،**رجل الجمهورية** ،ط 1،دار المعرفة ،الجزائر،ص212.

5- عبد المجيد عمراني ،**مرجع سابق**، ص113.

تسودها البطالة، وتهزها المشاعر الوطنية المتعاطفة مع الثورة، وهذا ما يجعلها تتميز بقلة العنصر الأوروبي وبغلبة الطابع الإسلامي عليها[1].

وإلى جانب ذلك فهي مركز هام فيما يخص نشاط الحركة الوطنية، ولا سيما الحركة الإصلاحية التي كانت تقودها جمعية العلماء المسلمين وأكثر من ذلك فهي رمز من رموز المقاومة الجزائرية وهذه الأمور مجتمعة خولتها لتكون في نظر السلطات الفرنسية وعلى رأسهم ديغول أرضية تجربة اقتصادية واجتماعية بغية عزل الثورة الجزائرية عن الجماهير الشعبية[2].

1- ناصر الدين سعيدوني، **مرجع سابق**، ص248.

2- محمد العربي زبيري وآخرون: **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية1954-1962**،ط 1، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر ،2007 ،ص270.

المبحث الثاني:محتوى المشروع وأهدافه.

1- محتوى المشروع :

إن مشروع قسنطينة كمشروع اقتصادي ينقسم إلى أربعة أقسام: المشاريع الصناعية،وتنقسم إلى قسمين قسم للصناعة الثقيلة، وقسم للصناعة الخفيفة، والجزء الثاني من المشروع متعلق بالقسم الفلاحي الإصلاح الزراعي، أما الجزء الثالث من المشروع فيتعلق بالمنشآت الاجتماعية،ثم الجزء الرابع يتعلق بجانب الخدمات[1].

1.1-في المجال الصناعي:

يتضمن الشق الصناعي عدد من المشاريع في قطاعات الصناعة الميكانيكية والصلب ودعم بعض الشركات للاستثمار فيها ،للصناعة الثقيلة تضمن المشروع في قطاع الصلب إنشاء قطبين الأول كمصنع الحديد والصلب بعنابة والثاني بأرزيو بوهران[2].

فتم بناء معمل يبعد على مدينة عنابة بحوالي29 كلم ويمتد المعمل على مساحة40 هكتار كما تم إقامة صهاريج كهربائية لاستعمال حديد ونزة والشيء الذي يمكن هذا المعمل من انتاج400 ألف طن من الفولاذ سنويا لكن هذه الطريقة لا تسمح باستعمال الفحم الخفيف كوقود إذن من الضروري استيراد200 ألف طن سنويا وإقامة مولد كهربائي مركزي، وبالقرب من معمل الفولاذ تقام آلات لتحويل جزء من الإنتاج الحديدي إلى أوراق فولاذية متوسطة ودقيقة[3].

وكان ديلوفري،[4] قد حصل عند تعيينه على وعد من الرئيس الفرنسي بحث الشركات النفطية على نقل البترول والغاز إلى بعض المدن الشمالية لإنجاز الشق الصناعي من المشروع، وفي هذا الإطار انطلقت الأشغال وشرع في مد أنبوب النفط من حاسي مسعود إلى بجاية ،وأنبوب الغاز من حاسي الرمل إلى العاصمة وأرزيو عبر غليزان[5].

1- خليفة الجندي :**حوار حول الثورة** ،ج2، ط1، موفم للنشر الجزائر،2008،ص74.

2- محمد عباس،**مرجع السابق**، ص644.

3- المجاهد:**هل يتوقف مشروع قسنطينة** ،ج2 ، ع50،1959/09/07، ص9.

4- ديلوفري: تم تعيينه مندوبا عاما من طرف ديغول لأنه من الخبراء الفرنسيين في الاقتصاد ولهذا فالمهمة الأساسية التي كلفه بها ديغول هي تحقيق مشروع قسنطينة ينظر المجاهد،رجال المال يرفضون،ج2،ع 48،1959/08/10،ص05.

5- محمد عباس، **مرجع السابق**، ص645.

بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المصانع تتعلق بالصناعة البتروكيماوية وكذلك مصنع المطاط للعجلات ومصنع للفوسفات، وبالنسبة للصناعة الخفيفة كان فيها صناعة الأغذية،النسيج ومواد البناء وإلى غير ذلك من المشاريع المقررة في إطار هذا البرنامج الخاص بالصناعة الخفيفة فأولك تمويله إلى القطاعات الخاصة[1].

ولإنجاح هذا المسعى قدمت الحكومة الفرنسية كل التسهيلات والامتيازات كالإعفاء من الضرائب،ووعدت بأن تدفع تعويضا لكل مؤسسة اقتصادية معتمدة في الجزائر تلحقها خسائر مادية بسبب أضرار الحرب،وحتى الأضرار المنجرة عن التأميم في حالة إذا ما تغير النظام السياسي في الجزائر.

والواقع أنه لا يوجد نص قانوني يضبط مبلغ التعويض الذي يدفع لهذه المؤسسات لكن كل مؤسسة تريد العمل في الجزائر تتفاوض مع الحكومة حول مقدار التعويض الذي لن يتجاوز بكل صفة الخمسين في المائة[2].

كما أن ديلوفري عمد إلى أسلوب غريب لجلب الرأسماليين فكشف أن هناك مبنى ضخم بالقرب من نهج مشيلي وضعه تحت تصرف رجال الصناعة الذين يرغبون في زيارة الجزائر، ووعدهم بأنهم سيجدون فيه كل لوازم الراحة والرفاهية ،كما وعدهم بأن مصالحهم لن تتضرر من الحرب[3].

2.1- في المجال الفلاحي:

في ما يخص المشروع المتعلق بالإصلاح الزراعي كان مقررا في هذا البرنامج توزيع250 ألف هكتار من الأراضي على المزارعين المسلمين لفلاحتها وبذاك يتحسن وضعهم الاقتصادي[4]، وهذا في الحقيقة ليس إصلاحا زراعيا لأن الإصلاح الزراعي هو نزع الملكية من المعمرين الكبار وتوزيعها على الفلاحين الصغار.

ولكن بالنسبة لمشروع قسنطينة لم ينظر إلى هذا الجانب وأغفله، بالنسبة للمشروع كمشروع تقرر فيه أخذ واقتطاع6% من كل الأملاك العقارية التي تتجاوز100 ألف هكتار

1- خليفة الجنيدي، **مرجع سابق**، ص74.

2-المجاهد، **مشروع قسنطينة في أزمة** ،ج3،العدد82 ،1960/11/14، ص11.

3-المجاهد، **مصدر السابق** ،ج2، ع48،ص5.

4-شارل ديغول، **مذكرات الأمل**،التجديد،تر: سموحي فوق العادة ،منشورات عويدات، بيروت، لبنان ،1971، ص71.

وبيعها للفلاحين الجزائريين بأثمان معقولة وقد مس ذلك بالفعل ما بين248 ألف و250 ألف هكتار وعينت لجنة لأخذ هذه الأراضي ثم بيعها للجزائريين بأثمان معقولة وقد تجمع لدى هذه اللجنة حوالي100 ألف هكتار[1].

غير أن معظم الأراضي التي تقرر توزيعها تقع في منطقة العمليات الحربية بالريف الجزائري والذي يعد معقلا للثوار وقاعدة إرتكازية للثورة فهذه الأراضي معظمها تحت سيطرة جيش التحرير[2].

كما أن هناك نسبة كبيرة من المهاجرين الذين فروا من الجزائر تاركين الأرض،وعددهم يزيد عن500 فلاح كما تم إنشاء مراكز التجمع للجزائريين الذين لا يشتغلون في الأرض.

فالمستوى الزراعي أصبح ضعيف جدا في ذلك الحين،ففي سنة1959 كانت الصادرات الجزائرية حوالي156 مليار بينما واردات الجزائر في ذلك الحين كانت حوالي500 مليار،344 مليار كانت عجز في الميزان التجاري،ثم بالنسبة للزراعة من حيث توزيعها إذا أخذنا الدخل الإجمالي السنوي من الزراعة نجد بالنسبة للقطاع الذي كان بأيدي المعمرين الفرنسيين يمثل78% من الدخل ولا تبقى إلا نسبة قليلة في أيدي الجزائريين،هؤلاء الذين يتقاسمون النسبة الباقية ،إذ فيهم 5% من مجموع العاملين بالزراعة لهم دخل13% عن مجمل الدخل الإجمالي للزراعة بينما95% من الفلاحين الجزائريين في ذلك الحين يأخذون9% من الدخل الإجمالي للزراعة[3].

3.1- في مجال المنشآت الاجتماعية

بالنسبة لسكن تقرر بناء250.000 سكن لإيواء مليون شخص حيث اعترف المندوب العام ديلوفري بوجود حوالي مليون شخص في المحتشدات،وهذا ما أدى إلى ظهور فكرة الألف قرية لإسكان المجتمعين في هذه المراكز[4].

1- خليفة الجنيدي ،**مرجع سابق**، ص74-75.

2-عمار قليل، **مرجع سابق**، ص150.

3-خليفة الجنيدي، **مرجع سابق**، ص78.

4-صالح بلحاج، **مرجع سابق**، ص123.

وفي ارتياد المدارس تقرر بناء2,000 فصل دراسي كل سنة لضمان الوصول إلى نسبة الثلثين في التمدرس، وبتوفير مقاعد دراسية للأطفال البالغين سن التعليم وإيوائهم في المدارس قبل انتهاء مدة خمس سنوات وإلى تحسين التعليم الثانوي[1].

وفتح مراكز التكوين المهني لإعداد أيدي عاملة متخصصة تشمل تطوير الاقتصاد الفرنسي[2].

وإحداث 400 ألف وظيفة في ظرف 5 سنوات1959-1963 وتوظيف الجزائريين ضمن إطارات الدولة الفرنسية بنسبة10% في الإدارة والجيش والتعليم[3]، ومنح فرص لتوظيف وإيجاد مناصب شغل للقضاء على البطالة وقضية إزالة الفروق الكبيرة وتحقيق المساواة في الأجور بين المسلمين والأوربيون في الوطن الأم[4]، وتنمية الريف وتحسين مستوى معيشة سكانه وإنشاء مدن جديدة تماشيا مع النمو السريع للمدن الكبرى خلال 30عاما الأخيرة[5].

إحداث مراكز خاصة في الإدارات العسكرية والمدنية في فرنسا والجزائر من درجتيo-p ليست فقط مراكز خاصة في الإدارات العسكرية كرتب رتبة عقيد ورتبة جنرال لم تكن جائزة للجزائريين وإنما جاءت إصلاحات ديغول للمساهمة في خلق قوة ثالثة.

بالنسبة للجانب المدني جاء في المشروع أنه يجوز للجزائريين أن يتقلدوا مناصب عليا في فرنسا نفسها،إن الوظائف المدنية التي جاءت في المشروع هي من درجة o-p،وذلك سواء تقلدهما الجزائريون في الجزائر او فرنسا ولكن هاتين الدرجتين لم يتقلدهما أي جزائري[6]. جزائري[6].

4.1- في مجال الخدمات

- محاولة مضاعفة إنتاج الطاقة الكهربائية،[7] وإعداد المرافئ والطرق والمواصلات[1].

1-بوعلام بن حمودة، **مرجع سابق** ،ص430.

2- يحيى بوعزيز،**مرجع سابق** ،ص156.

3-شارل ديغول، **مصدر سابق**، ص71.

4-حسينة حاميد، **مرجع سابق**، ص169.

5-عبد الوهاب بن خليف ،**مرجع سابق**، ص263.

6-خليفة الجنيدي، **مرجع سابق**،ص ص75-76.

7-نفسه، ص74.

– شق شبكة من الطرق لتنشيط الاقتصاد الفرنسي،وخدمة الأهداف الاستعمارية والوصول إلى القرى الريفية.

– تقديم بعض المؤن والمنح الشكلية ،لشيوخ العجزة والمكفوفين المحتاجين تحت غطاء المساعدات الإنسانية.

–إنشاء بعض المرافق الصحية كمستشفى رجاونة بتيزي وزو الذي لم تستفد منه سوى المعمرين وأذنابهم.

وقد بقيت هذه المستشفيات حتى بعد الاستقلال لخدمة مصالح المستوطنين والعمال الفرنسيين الذين بقوا بالجزائر[2].

2–أهداف ديغول من المشروع:

1.2– الأهداف المعلنة: تمثلت في:

–ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة7.5% في المائة[3].

–تطوير الجزائر صناعيا وحتى يمكن القضاء على تخلف عدة قرون حتى تصبح الجزائر قادرة على مسايرة العصر الحاضر[4].

–القضاء تدريجيا على الفروق في المستوى المعيشي بين الجزائر وفرنسا وضمان مستقبل تعايش سلمي بين الأوربيون والجزائريين[5].

2.2– الأهداف الحقيقية:

أراد ديغول من وراء ذلك إيجاد نخبة متميزة من الجماهير،يستطيع الاستعمار الجديد استعمالها لقمع أية محاولة ثورية،وتشكل هذه النخبة الحضارية في نظره طبقة تقتنع بمزايا الارتباط بفرنسا في حكم جزائر الغد،أي طبقة تحقق ما كان ديغول يأمل في تحقيقه عن طريق القوة الثالثة التي عجز عن خلقها[6].

1–شارل ديغول، **مصدر سابق** ،ص72.

2– يحيى بوعزيز، **مرجع سابق**، ص156.

3–المجاهد: **مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية** ،ج4،ع 94،1961/04/25،ص08.

4–محمد بلعباس، **مرجع سابق**، ص205.

5–محمد لحسن أزغيدي، **مرجع سابق**، ص174.

6–محمد عباس، **مرجع سابق**، ص644.

أراد أن يقضي على الثورة بالمشاريع الإصلاحية حيث أنه ظن كسابقيه أن مشكلة الجزائريين اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى،ولهذا فإن وسيلة الإصلاح هذه ستكون الضربة القاضية التي ستلحق بالثورة والثوار[1].

وكان هدفه إثارة صدمة بسيكولوجية ردا على تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية،[2] لأن خطابه في قسنطينة1958 كان يرمي إلى ضم الصفوة الجزائرية ومحاولة صرفه عنها وامتصاص غضبه اتجاه الاستعمار[3].

ومن الأهداف الأخرى هو خلق طبقة من الفلاحين التي تمثل80% من السكان والتي هي الأداة الأساسية لثورة مجبورة أن تكون أو لا تكون إن مشروع قسنطينة يهدف إلى خنق الطبقة الفلاحية بواسطة المجاعة والهجرة والقضاء على الوسط الفلاحي نفسه[4]، كما يهدف إلى إيجاد طبقة من النخبة في المدن تستطيع أن تقف في وجه الفلاحين[5].

ويهدف أساسا لخلق اتحاد جزائري يرتبط بفرنسا عن طريق المشروع،فقد كانت فكرة المشروع من الناحية الصناعية ومن ناحية اليد العاملة،والفنين الذين يأتون من طرف المصانع الفرنسية للجزائر إذن يرتبط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي.

وتدخل مجموعة من الشركات الأجنبية للتنقيب عن النفط منها:شركات انجليزية وأمريكية وايطالية،وخلق بالإضافة إلى ذلك مجموعة أخرى بالتعاون مع البنوك الأجنبية التي تساهم برؤوس الأموال في استخراج الحديد في الجزائر مثل حديد الونزة،وكذلك ما يتعلق بالفوسفات وهذه المحاولات كان يهدف من ورائها ديغول إلى تحقيق أهداف معينة كالقضاء على الثورة وبقاء فرنسا في الجزائر[6].

1-عبد القادر خليفي، **مرجع سابق**، ص143.

1- الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية1958-1962 الجهاز التنفيذي لجبهة التحرير الوطني تشكلت في سبتمبر1958 ترأسها في البداية فرحات عباس ثم بن خدة ،استبدلت في أوت1962 بالمكتب السياسي بقيادة أحمد بن بلة، للمزيد ينظر عاشور شرفي معلمة الجزائر، القاموس الموسوعي ،ط1، دار القصبة للنشر،2009،ص610.

3-حسينة حماميد، **مرجع سابق**، ص169.

4-المجاهد، **مصدر سابق** ،ج4،ص8.

5-محمد لحسن أزغيدي، **مرجع سابق**، ص175

6-خليفة الجنيدي، **مرجع سابق**،ص ص82-83.

3-تكاليف المشروع

لتمويل المشروع قررت السلطة الفرنسية أن تساهم في مجمل رأس المال بنسبة40% وتساعد في مجمل الأجور التي تدفع للعاملين بهذا المشروع بنسبة35% خلال الخمس سنوات أي أن السلطات الفرنسية تساهم في المشروع من البداية إلى أن يتم نجاح المشروع والبقية تعتمد فيها على تمويل رؤوس الأموال الفرنسية وكذلك بالنسبة للقطاعات العامة الفرنسية والجزائرية[1].

أما الوسائل التي تستنجد من أجل تنفيذ المشروع وإنجاحه،فقد أكد الخبراء الذين وضعوه أنه يعتمد على الجهد المالي وعلى طريقة استعماله وفاعلية هذا الجهد تقتضي الانضمام الفعال للجماهير للعمل الجماعي الذي تتوقف عليه ترقيتهم الاجتماعية،كما أن تحقيق المشروع يتطلب استثمار عمومي وخاص،يبلغ في مجموعه2000 مليار فرنك،حيث ستنتقل وتيرة الاستثمار السنوية من270 مليار سنة1958م إلى 500 مليار فرنك سنة1963م.

وعلى العموم فإن المخطط التقريبي لتمويل المالي سنة1958م سيكون على النحو الآتي:

- مساهمة فرنسا :270مليار فرنك،وهي مساهمة تنسجم مع نتائج عمل لجنة ماسيرول التي أوصت بأن تقدم فرنسا دعما ماليا،متزايد للجزائر[2].

- الجهد الخاص بميزانية الجزائر:القروض المحلية للخزينة الجزائرية،الجماعات الجزائرية،270مليار فرنك وهو أمر يتوافق مع جهد ضريبي مطلوب جمعه من دافعي الضرائب الجزائريين لتحقيق مبدأ المساهمة الفعالة للجزائر في التنمية الخاصة بها.

- المؤسسات النصف عمومية:100 مليار فرنك،يتم توفيرها من قبل المؤسسات الكبرى المتخصصة وهي الصندوق الوطني، القرض العقاري لفرنسا الذين سيجندون للادخار[3].

من ذلك نستنتج أن التكلفة الإجمالية للبرنامج كانت أكبر من تكلفة الحرب التي تربو على مليون دولار أمريكي[4].

1- خليفة الجنيدي ،**مرجع سابق**، ص77.

2- رمضان بورغدة، **مرجع سابق**، ص339.

3- **نفسه**، ص340.

4- بسام العسلي: **جهاد الشعب الجزائري ،الجزائر والاستعمار**،ج1، ط1، دار العزة والكرامة للكتاب ،الجزائر ،2009، ص346.

المبحث الثالث:مصير المشروع وانعكاساته

1-مصير المشروع

تعتبر سنة1959 الأكثر حماسا من جانب ديغول وحاشيته لتنفيذ المخطط ،ولا سيما النصف الأول منها،بصورة متزامنة تماما مع أقصى درجات التصعيد العسكري،معظم ما أنجز منه في هذه الثورة أو كان قد انطلق أثنائها،ومن الثابت أن نصيب مخطط قسنطينة من الإنجاز كان أكثر من نصيب كل المشاريع التي سبقته نورد ما يلي أمثلة عن انجازاته في سنة1959م.

1.1- في مجال التشغيل والتصنيع: شهدت هذه الفترة انطلاق الأشغال في مركب الحديد والصلب بعنابة، وفي شهر أوت1959 انتهت أشغال وضع الأنبوب المخصص لنقل البترول من حاسي مسعود إلى بجاية في ذلك الوقت،كان أنبوب الغاز الرابط بين حاسي الرمل وأرزيو قيد الدراسة وكانت الأشغال فيه على وشك الانطلاق[1].

كما أن السلطات الفرنسية المختصة تلقت خلال الفترة الممتدة ما بين 1أكتوبر1958م و30 سبتمبر1959م ملفات طلبات الاعتماد من215 مؤسسة أبدت رغبتها في الاستثمار بالجزائر ،فوافقت المفوضية العامة مبدئيا على192 طلب،منها49 طلب لخلق فروع في الجزائر لمؤسسات عاملة في فرنسا،والبقية لتوسيع فروع مؤسسات فرنسية تعمل فيها منذ مدة،واعتمدت بشكل نهائي132 طلب من بينها،بقيمة استثمارية قدرها31 مليار فرنك،يمكن أن تؤدي إلى خلق11150 منصب شغل مباشر[2].

2.1- في المجال الفلاحي: تحققت بعض النتائج فيما يتعلق بحماية التربة من الانجراف واستصلاح الأراضي وبناء السدود الصغيرة وسقي الأراضي،لكن في هذا الميدان أكثر من غيره عرقلت أثار الحرب انجاز المشاريع المسطرة،هذا القطاع يهم الفلاحين والأرياف وهذه الأخيرة كانت في أجزاء واسعة منها مناطق محرمة ونسبة هامة من سكانها كانوا في المحتشدات[3].

1- صالح بلحاج، **مرجع سابق**، ص122.

2-رمضان بورغدة ،**مرجع سابق**، ص ص342-343.

3- صالح بلحاج، **مرجع سابق**، ص123.

كما أن المخطط لم يمس مصالح كبار المعمرين والبرجوازية العقارية،في الواقع الأراضي المزمع توزيعها على15000 عائلة غير كافية تماما لأن عدد العائلات شديدة الفقر من الفلاحين هو600000 عائلة ونسبة18.7% من الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع ضعيفة بالمقارنة نسبة31.9 المخصصة للصناعة[1].

3.1- في مجال الصناعي :شهد الميدان الصناعي تقدما حيث كان عدد المصانع يتوقف عند15 مصنع من قبل سنة1957، وأصبح عدد المصانع أكثر من200 مصنع في السنة إلا أن أغلب هذه المصانع أصبح ثلثها بدون عمل وهذا بسبب نقص إمكانيات التوظيف وهذا ما أثر على ادعاءات ديغول حول رفع الأجور إلى جانب ذلك أن نسبة العشرة بالمائة لم يستفد منها المسلمين بحجة أن المسلمين المتقدمين لتلك الوظائف غير مؤهلين لتوليها[2].

أما في ما يخص قطاع الوظيف العمومي فبالرغم من تخصيص10% من مجموع الوظائف الجديدة للجزائريين،حيث تم تسجيل8.400 شخص في سلك الوظيف العمومي إلا أنه هذه المناصب ظلت شاغرة لعدة أسباب منها عدم الكفاءة المهنية بسبب غياب أي تكوين[3].

4.1- في مجال التربية والتعليم: نثبت أرقام سجلها برنارتريكو عن عدد التلاميذ المسلمين في الدخول السنوي1958-1959.

1958:في الابتدائي432000 في الثانوي7000 أما في جامعة الجزائر421.

وفي 1959 في الابتدائي473000 في الثانوي9000 في جامعة الجزائر512 يضاف إلى هذه الزيادة حوالي60000 في المدارس و25000 شاب في مراكز التوجيه والتكوين التي فتحها الجيش في الأرياف،وارتفع عدد المراكز الاجتماعية من حوالي15 مركزا في سنة1957 إلى حوالي60 مركزا في سنة1959[4].

وفي إطار المشروع تم انجاز مدارس من نوع البناء الجاهز سميت عند البعض بمدارس الكرتون على سبيل المثال مدرسة حي قناني ومدرسة القرابة فكانت هذه المدارس في كل من

1صالح بلحاج ،**مرجع سابق**،ص122.

2- يزيد بوهناف، **مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية و انعكاساتها على المسلمين الجزائريين1954-1962**، مذكرة ماجستير تخصص تاريخ حديث و معاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و العلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013، ص166.

3- هواري قبايلي ،**مرجع سابق**، ص98.

4-صالح بلحاج، **مرجع سابق**، ص123.

مدينة الاغواط وعين وسارة والجلفة إلى جانب بعض مراكز التكوين المهني وذلك لإعداد أيدي عاملة متخصصة ورخيصة من الجزائريين لتطوير وترقية الاقتصاد الفرنسي كمدرسة التكوين المهني بالاغواط والجلفة[1].

5.1- في مجال السكن: أعلن ديلوفري عن بناء11000 وحدة سكنية حضرية خلال السبعة أشهر الأولى من سنة1959، مقابل18000 وحدة سكنية طوال سنة1958م وأشار إلى قرار مباشرة الأشغال لانجاز45000 وحدة سكنية جديدة[2]، لكن في مقابل فإن مشاريع السكن الريفي عرفت تأخر ملحوظا[3].

2-انعكاساته:

منذ البداية استقبل مخطط قسنطينة بنوع من التحفظ والشك لا من أنصار الجزائر فرنسية وحسب،بل حتى من بعض المستشارين في الحكومة الفرنسية ذاتها،وهذا ما يفسر قول الجنرال ديغول وهو يقوم بتعيين المندوب العام للحكومة ديلوفري: قيل لي أن مخطط قسنطينة غير قابل للانجاز وها أنا أعينك لانجازه[4].

لقي هذا المشروع معارضة شديدة من طرف المعمرين والجزائريين على حد السواء رغم اختلاف الدوافع والأهداف.

المعمرون:لا يسمحون أبدأ أن يصبحوا في درجة مساوية للجزائريين لشعورهم دائما بأنهم السادة.

وبالمثل الجزائريون فقد رفضوا المشروع بتوجيه من جبهة التحرير الوطني التي جندت كل طاقتها ضده[5] ،وكانت تستعين بأسلوب توعية الشعب كي يتحلى باليقظة والتفطن لدسائس الاستعمارية وسمومها[6]، وإصدار المناشير وإقامة الجمعيات العامة والتصريحات عن طريق الإذاعات إضافة إلى قمع الاستعمار للمواطنين المستمر الذي ساعد موقف جبهة التحرير

1- ذهيبة دحمان: فتيحة بختاش، **سياسة الثورة الجزائرية في مواجهة مشروع قسنطينة 1958-1962**، مذكرة ماستر في التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، 2017/2016 ،ص45.

2- رمضان بورغدة، **مرجع سابق**، ص343.

3- هواري قبايلي ،**مرجع سابق**، ص99.

4- محمد عباس، **مرجع سابق**، ص644.

5- محمد بلعباس، **مرجع سابق**، ص206.

6- مذكرات الرائد محمد صايكي، **شهادة ثائر من قلب الجزائر**،ط1، دار الأمة، الجزائر،2010، ص67.

الوطني إلى حد كبير،ويتضح رفض الشعب الجزائري للمشروع في قول السيد بن طامة،مثلا في سطيف الشركة الجونفية كانت تمتلك حوالي40 ألف هكتار قسمت إلى الفلاحين وأقاموا لهم سكنات لكن الثورة وقفت ضده فقاطعه الشعب،كذلك الشركة الجزائرية للبنك،كانت تمتلك حوالي200 ألف هكتار في قسنطينة وسطيف قد فشلت[1].

وبهذا الموقف للشعب الجزائري أصيب مشروع قسنطينة والمستعمر بخيبة أمل في تنفيذه،لأن الجزائريين تنبهوا ورفضوا المشروع من أساسه[2].

أدركت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ الوهلة الأولى،أن مخطط قسنطينة يعني الأقلية الفرنسية قبل عامة الجزائريين،وأنه أداة حرب يهدف إلى خنق الثورة[3].

خصوصا أن المعمرين كانوا أكثر المستفيدين من معظم الانجازات فمناصب الشغل التي خصصها ديغول لفائدة الجزائريين كانت عبارة عن تشغليهم في حراسة أنابيب البترول وبناء خط شال،أما مراكز التكوين المهني جاءت لتطوير الاقتصاد الفرنسي خاصة أن المشاريع الطاقوية المستفيد الأول منها الفرنسيين أما الخدمات الصحية اقتصرت على تقديم الرعاية للأوربيين[4].

فقد ظلت الحكومة المؤقتة الجزائرية تراقب عن قرب تطور المشروع وقد نقل ممثلها بروما" الطيب بولحروف" عن الزعيم الشيوعي الايطالي "بالميرو طولياتي" قوله: "أن المخطط اخطر من 10 فرق عسكرية".

وفي مطلع أوت1959 نشرت "لومند" تصريحا متشائما للرئيس الفرنسي يؤكد فيه أن الحرب الدائرة بالجزائر تجعل من الصعب تحقيق الازدهار الذي نتطلع إليه سواء بفرنسا أو الجزائر[5].

1- محمد لحسن زغيدي، **مرجع سابق**، ص175.

2- **نفسه**، ص176.

3- محمد عباس، **مرجع سابق**، ص646.

4- يزيد بوهناف، **مرجع سابق** ،ص166.

5- محمد عباس، **مرجع سابق**، ص647.

3-فشل المشروع

عموما لم يبلغ مخطط قسنطينة رغم ما حققه من انجازات الهدف الذي أسند إليه ولم تحقق المشاريع والإصلاحات الواردة في المخطط النتائج المرجوة لهذا باء بالفشل وذلك لعدة أسباب أهمها[1]:

- انعدام السلم واستمرار الثورة الجزائرية وهذا ما لم يسمح بالتقليل من المصاريف العسكرية،وتحويل جزء هام منها لتعويض النقص الملاحظ في الاستثمارات بل ظلت نفقات الجيش الفرنسي كما كانت تقدر ب16 أو17% من إجمالي الإنتاج.

- ظهور أعراض التضخم المالي فقد أدى عجز الإنتاج الزراعي عن مسايرة التقدم الصناعي المتسارع في الجزائر،والذي كان نتيجة التأخر في تنفيذ المشروع إلى ارتفاع في المرتبات والأجور وتضخم في كمية النقود المستعملة من طرف الخواص وهذا ما أدى بدوره إلى ارتفاع الأسعار،وقد حاول المسؤولون الفرنسيون قدر جهدهم الحد من ذلك،فالتجئوا إلى مصادر تمويل مأمونة قد يوفرها تطور واستغلال الغاز والبترول[2].

- التخلي التدريجي من طرف المسؤولين عن المشروع عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العاجلة،فتحولوا باهتمامهم إلى الجوانب السياسية المترتبة عن المشروع،وبذلك سلموا ضمنيا باستحالة تحقيق الأهداف الاقتصادية للمشروع بعد أن أصبح في نظر العديد من الإطارات المسؤولة على تنفيذه خطة غير ملائمة من وجهة النظر الاقتصادية[3].

وبذلك يتبين غرض ديغول عن ما قاله من تحسين وارتقاء حياة الجزائريين وما كان يريده حيث أنه كان يريد إيجاد نخبة متميزة في طريق تحقيق التهدئة،وجعل هذه النخبة بديلا لجبهة التحرير الوطني من جهة ومن جهة أخرى الاعتماد على الثروات الجزائرية لتطوير الاقتصاد الفرنسي[4].

---

[1]- صالح بلحاج، **مرجع سابق**، ص124.

2- ناصر الدين سعيدوني، **مرجع سابق**، ص254.

3- **نفسه**، ص255.

4- يزيد بوهناف، **مرجع سابق**، ص167.

في الأخير نستنتج ما سبق أن مشروع قسنطينة هو عبارة عن مشروع إصلاحي يقدم عدة خدمات في المجال الاقتصادي والاجتماعي في ظاهره يهدف إلى تحسين مستوى معيشة الجزائريين وتطوير الجزائر صناعيا واجتماعيا وفي أهدافه الحقيقية تحقيق الإدماج وعزل الشعب الجزائري عن جبهة وجيش التحرير الوطني والقضاء على الثورة من خلال الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وإبعادهم عنها وبالمقابل جبهة التحرير الوطني كانت على وعي لدسائس الديغولية الاستعمارية فتفطنت له ورفضته من الأساس وحثت الشعب الجزائري بالتخلي عنه وعدم المشاركة فيه عبر عدة وسائل لأنه كان مشروع استعماري سياسي قبل أن يكون مشروع اقتصادي وهذا ما أدى إلى فشله.

خاتمة

من خلال ما تناولناه يمكننا أن نستخلص النتائج التالية:

- جسّد قانون 1947 عدم المساواة بين المسلمين الجزائريين و المستوطنين، حيث أعطى تمثيلا مساويا للطرفين في المجالس المنتخبة رغم عدد الجزائريين الذي كان يفوق عدد المستوطنين.

- نصّ هذا القانون على إلغاء البلديات المختلطة و الأقاليم العسكرية في الجنوب بهدف إدماج إداري كما أنه عبارة عن ملخص للمراسيم الاستعمارية التي فرضت منذ بداية الاحتلال و بالتالي لم يأتي بجديد يذكر لصالح الشعب الجزائري.

- رفض كل من الشعب الجزائري و الحركة الوطنية هذا القانون لأنه بعيد عن طموحات الجزارئريين خاصة بعد رفض العديد من الشخصيات الأوروبية له التي اعتبرته تهديدا لمصالحها في الجزائر، و قد بين هذا القانون للجزائريين أن فرنسا لن تفي بوعودها و أن هذا القانون ما هو إلاّ مراوغة فرنسية و اقتنعوا أن الوسيلة الوحيدة للتخلص من الاحتلال هي الكفاح المسلح.

- عمل "جاك سوستال" على جمع سياسة القمع لإخماد الثورة و سياسة الإغراء من خلال إصدار المشاريع الاصلاحية و التي كان هدفه منها إدماج الجزائر بفرنسا و اعتبارها مقاطعة فرنسية مع الاحتفاظ بخصوصيتها اللغوية و الدينية و الثقافية.

- عرفت جبهة التحرير أن السلطة الاستعمارية هدفها من هده المشاريع عزل جبهة التحرير الوطني لذا كان لزاما عليهم إقامة علاقات مع التنظيم المسلح و المطالبة بالتفاوض معه، وهو الموقف الذي تبناه "فرحات عباس" و مجموعة الـ22 التي عمق من خلالها الحس الوطني في نفوس الجزائريين.

- أدرك " شارل ديغول" أنه يستحيل الحفاظ على الجزائر الفرنسية على النمط القديم لذلك أصدر مشروع قسنطينة في الثالث من أكتوبر 1958، هدفه خلق قوة ثالثة لإعاقة عمل جبهة التحرير الوطني ،وحق الجزائريين في تقرير مصيرهم من خلال استفتاء عام

يخيرهم بين الانفصال أو الفرنسة الكاملة عن حكم الجزائريين بالجزائر ما نتج عنها سخطا عامل لدى الضباط الفرنسيين.

- أن كل المشاريع التي أصدرتها فرنسا من 1947-1958م، كان الهدف منها إدماج الجزائر بفرنسا و القضاء على الكفاح المسلح، إلا أنها باءت بالفشل و لم تجد طريقها للنجاح.

بيبليوغرافيا

البيبليوغرافيا

أولا : المصادر

1-بن خدة يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، تر: سعود حاج، ط2، دار هومة، الجزائر، 2005.
2-ديغول شارل، مذكرات الأمل تجديد ، تر: سموحي فوق العادة، ط 1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1971.
3-صايكي محمد، شهادة ثائر من قلب الجزائر، دار الأمة ،تر محمد اليزيدي، ط1، الجزائر، 2010.
4-كافي علي، من الماضل إلى القائد العسكري1946-1962، ط2، دار القصبة للنشر و التوزيع، 2011.
5-المدني أحمد توفيق، مذكرات حياة كفاح ،ج3، ط1، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2002.

ثانيا: المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

1-أشرف مصطفى ،الجزائر الأمة و المجتمع، تر حنيفي بن عيسى ، دار القصبة للنشر و التوزيع ، الجزائر 2006.
2-اجرون روبير شارل،تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871م الى اندلاع حرب التحرير1954 م تر حميداوي محمد صحراوي ابراهيم ،ج2،دار الامة ،الجزائر،2008.
3-بديدة لزهر، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية و أبعادها الإفريقية، دار السبيل للنشر و التوزيع ، الجزائر2009.
4-بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر ،2006.
5-بلغيث محمد لمين، تاريخ الجزائر المعاصر دراسات و وثائق، دار المدني للطباعة و النشر، الجزائر، 2008.
6-بلاش جوي لوي، سطيف 1945، بوادر المعجزرة، تر عبد السلام عزيزي و آخرون، دار القصبة ، الجزائر، 2011.

7-بشير احمد ،الثورة الجزائرية و الجامعة العربية ،منشورات تالة ،2009.
8-بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث، 2009.
9-بلعباس محمد ،الوجيز في التاريخ، دار المعاصرة، الجزائر، 2009.
10- بن العقون بن ابراهيم عبد الرحمان، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصرة، ج3، منشورات السائحي، الجزائر، 2010.
11- بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية أول نوفمبر 1954 معالمها الساسية، دار النعمان، 2012.
12- بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال غلى الاستقلال، ط1، دار الجزائر، الجزائر 2013.
13- بن فضة حورية مايا، الجزائر في عهد نايجلان 1948-1951، منشورات الرياحين، الجزائر.
14- بن منصور بن عمار ليلى، فرحات عباس ذلك الرجل المظلوم، تر حسين لبراش، دار الجزائر ،2011.
15- بن الشيخ حكيم، مدينة الجزائر الاجتماعية و الأنفرولوجية 1945-1954، ط1، دار هومة للطباعة و النشر ،الجزائر، 2013.
16- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط1، دار العرب الاسلامي، بيروت ،لبنان، 1997.
17- بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول 1958-1962، سنوات الحسم و الخلاص، ط 1، مؤسسة بونة للبحوث و الدراسات، الجزائر، 2013.
18- بوصفصاف عبد الكرم، دور جمعية العلماء المسلمين و دورها في تطور الحركة الوطنية، 1932-1954، ط 1، الجزائر، 1981.
19- بوعزيز يحي، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوص 1912-1948، الإيدولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية، ط1، دار البصائر ، الجزائر، 2011.
20- ـــــــ ، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1995.
21- ـــــــ، الثورة في الولاية الثالثة ، دار الأمة الجزائر، 2004.

22- تابليت علي، 08ماي 1945، ط2، منشورات تالة ، الجزائر، 2019.
23- جنيدي خليفة، حوار حول الثور، ج2، ط1، دار موفم للنشر ، الجزائر، 2008.
24- جويبية عبد الكامل، الحركة الوطنية الجزائرية الفرنسية الرابعة 1946-1954، د ط، الراية للكتاب، الجزائر.
25- حماميد حسينة، المستوطنون الأوروبيون و الثورة الجزائرية 1954-1958، ط1، دار الهدى، عين ميلة ، الجزائر، 2013.
26- حمدي أحمد ، الثورة الجزائرية، منشورات البحث الوطني للمجاهد، د م ن، 2007.
27- حربي محمد ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر عباد نجيب و صالح المثلوثي، موفد للنشر ، الجزائر، 2007.
28- خرشي جمال، الاستعمار و سياسة الاستيعاب للجزائر، 1830-1962، دار القصبة للنشر و التوزيع، 2009.
29- خليفي عبد القادر، محطات في تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962، د ط، ديوان المطبوعات الجزائرية.
30- خليفية محمد، التنصير في الجزائر، صياغة التاريخي و أبعاد و أساليب مواجهة الحضارة و الملتقى الوطني الثالث،منشورات الجزائر، 2013.
31- زبيري العربي محمد، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات كتاب العرب، دمشق، 1999.
32- زبيري العربي محمد، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج2، إتحاد كتاب العرب 1999، زبيري العربي محمد و آخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، ط 1، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، د.ب،2007.
33- زوزو عبد الحميد ،الفكر السياسي للحركة الوطنية و الثورة التحريرية ،ج1 ، دار هومة ، الجزائر، 2012.
34- ـــــــ ،محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية الجزائرية و الثورة التحريرية،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2010.

35- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الحركة الوطنية، ج3، ط 4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، د س.
36- سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ ، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر،2013.
37- سعيدوني نصر الدين، الجزائر منطلقات و آفاق مقاربة للواقع الجزائري من خلال قضايا و مفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 2000.
38- شيخ حكيم، مدينة الجزائر ، الأوضاع الاجتماعية و الأنثرولوجية 1945-1954، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2013.
39- شريف عبد الرحمان مزيان، حرب الجزائر قي فرسنا (موريبيان جيش الحلفاء)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.
40- شريف ولد حسن ، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 2013.
41- شرفي عاشور، معلمة الجزائر، القاموس الموسوعي، دار النشر، د م ن، 2009.
42- طاعة سعد، دور النواب السياسيين في الحياة في الجزائر 1947-1956، ط1، دار الكوكب، الجزائر، 2012.
43- طاس إبراهيم، السياسة الفرنسية في الجزائر و انعكاساتها على الثورة 1956-1958، ط1،دار الهدى ، عين ميلة، الجزائر، 2013.
44- طلاس مصطفى ،الثورة الجزائرية ،ط1، دار رائد للكتاب ،دمشق ،سوريا،2010.
45- عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
46- العسلي بسام، جهاد الشعب الجزائري، الجزائر و الاستعمار،ج1، ط 1، دار المعرفة و الكرامة، الجزائر، 2009.
47- عبدون محمود، شهادة مناضل من الحركة الوطنية، منشورات دحلب، الجزائر، 2013.
48- العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة 1830-1954، منشورات وزارة المجاهدين.
49- عمراني عبد المجيد، جان بول سارتر و الثورة الجزائرية، د ط، دار الهدى، الجزائر، 2007.

50- عباس محمد ،نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة ،الجزائر، 2007.

51- عدالة رابح، الوجيز في الحركة الوطنية 1945-1954، دار المجتهد للنشر و التوزيع، 2013.

52- غالي غربي، فرنسا و الثورة الجزائرية، 1954-1958، دراسة في السياسات و المماراسات، غرناطة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009.

53- ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري لثورة 1954-1962، دار البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013.

54- فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر فيصل الأحمر، دار المسك، الجزائر، دس.

55- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار العثمانية، الجزائر، 2009.

56- قبائلي الهواري، ثمن حرب الثورة الجزائرية و انعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، دار النشر و التوزيع، الجزائر.

57- قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، تر بن لبار أحمدج2، دار الأمة، الجزائر، 2008.

58- لونيسي رابح، محاضرات و أبحاث في تاريخ الجزائر،الجزائر، 2013.

59- ـــــــ، محاضرات وابحاث في تاريخ الجزائر ،ط1،دار الكوكب العلوم،الجزائر ،2013

60- لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية 1956-1962، دار هومة للطبع و النشر و التوزيع، 2009.

61- مقلاتي عبد الله، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية ،ج2،دار البحوث للنشر و التوزيع، الجزائر.

62- مناصرية يوسف، دراسة و أبحاث في المقاومة و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954،دار هومة، الجزائر، 2014.

63- مناصرية يوسف، القضاء على الثورة من خلال بعض النصوص استراتيجية و أهدافها،منشورات وزارة المجاهدين، 2007.

64- ممالي حسن ،ادوات التجنيد و التبعية الجماهيرية اثناء الثورة التحريرية،1954-1956،دار هومة 2008.

65- يوسفي محمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة،تر حسنين بن دالي محمد شريف، الجزائر، 2002.

المراجع باللغة الفرنسية:

1-Ben jamin stora :Histoire de la guerre d'Algérie (1954-1962) , ED : la découverte , paris.

2-Harbi Mohammed 1954 la guerre commence en Algérie ,ED barak Algérie 2005.

الرسائل الجامعية:

1- بوهناف يزيد التهدئة الفرنسية إبّان الثورة التحريرية و انعكساتها الجزائر 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم العلوم الانسانية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013.

2-بلقرع خليدة، مشاريع الاصلاحات الفرنسية بين طموحات الجزائريين و معارضة المعمرين 1891-1947، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ العالم المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2018/3017.

3-دحمان ذهبية، فتيحة بختاش، سياسة الثورة الجزائرية في مواجهة مشروع قسنطينة 1958-1962، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ، قسم التاريخ، جامعى بونعامة 2017/2016.

4-شلي أمال، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة ،2006/2005.

5- مومني فتيحة، بن جدّو وسام، قانون 20 سبتمبر، 1847، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945،قالمة، 2017/2016.

المجلات:

1-المجاهد، رجال المالي يرفضون، ج2، العدد 48، 10 أوت 1959.

2-المجاهد ، هل يتوقف مشروع قسنطينة، العدد 50، 07 سبتمبر، 1959.
3-المجاهد، مشروع قسنطينة في أزمة، ج3، العدد 82، 14 سبتمبر 1960.
4-المجاهد، مشروع قسنطينة و أهدافها الحقيقية، ج4، العدد 94، 24 أفريل 1961.

الملاحق

الملحق رقم : 02: خطاب الجنرال ديغول بقسنطينة يوم 03 أكتوبر 1958م

Trois millions et demi de femme et d'homme d'Algérie, sans distinction de communauté et dans l'égalité totale, sont venus des villages de toutes les régions et des cartiers de toutes les villages apporter à la France et à moi- même le bulletin de leur confiance.

Ils l'ont fait tout simplement sans que nul les y contraignes et en dépit des menaces que des fanatiques font peser sur eux sur leurs familles et sur leurs biens.

C'est la un fait aussi clair que l'éclatante lumière du ciel, et ce fait est capital, non seulement pour cette raison qu'il engage l'une envers l'autre et pour toujours l'Algérie à la France, mais encore parce qu'il se conjugue avec ce qui s'est passé le même jour dans le métropole, les départements d'autres –mer et les territoires de la communauté.

Le moins que l'on puisse dire de cette immense manifestation, c'est que le peuple s'est démontré à lui –même et a prouvé au monde entier sa volonté de rénovation et que simultanément,100millions d'hommes ont décidé de bâtir ensemble leur avenir dans la liberté, l'égalité, et la fraternité.

Pour l'Algérie, quel est l'avenir auquel la France l'appelle ? Algériennes Algériens, je suis venu vous l'annoncer.Il s'agit que ce pays, si vivant et si courageux, mais si difficile et souffrant, soit profondément transformé, que les conditions de vie de chacune et de chacun y deviennent constant, meilleurs que les enfants y soient instruits : bref, que l'Algérie tout entier prenne sa part de ce que la civilisation moderne peut et doit procurer aux hommes de bien-être et de dignité.

Mais les plus grands projets impliquent des mesures pratiques, voici celles que mon gouvernement va prescrire incessamment pour les cinq prochaines années, en vertu des pleins pouvoirs que la constitution nouvelle vient justement de lui conférer.

Pendant ces cinq années là un dixième tout au moins des jeunes gens qui,en métropole entreront dans les corps de l'état, les administrations, la magistrature, l'armée, l'enseignement, les services publics français seront pris obligatoirement dans l'une des communautés arabe, kabyle, mozabite, ceci sans préjudice de la proportion accrue des algériens servant en Algérie.[1]

الوثيقة رقم :01

[1]– رمضان بورغدة ، مرجع سابق، ص483.

Au cours de ces cinq années –là le taux des salaires et des traitements sera porté en Algérie à un niveau comparable à ce qu'il est dans la métropole, au terme de ces cinq année –là 250.000 hectares de terres nouvelles auront été attribués à des cultivateurs musulmans.

Avant la fin de ces cinq année –là la première phase du plan de mise en œuvre agricole et industrielle de l'Algérie sera menée à son terme, cette phase comporte notamment l'arrivée et l'utilisation du pétrole et du Gaz sahariens,l'établissement de vastes ensembles métallurgiques et chimiques, la construction de logements pour un million de personnes, le développement adéquat de l'équipement sanitaire, des ports, des routes, des transmissions, l'emploi régulière de 400.000 travailleurs nouveaux.

A mesure des cinq années –là seront scolarisés plus de deux tiers de filles et des garçons, les trois années qui suivront devant voir se réaliser la scolarisation totale de la jeunesse algérienne.

Au long de ces années –là sera poursuivi et multiplié le fraternel contact humain que notre armée, notamment a su entretenir partout grâce à ses officiers de carrière, à ses cadres de réserve, à ses éléments engagés et à ses gentilles contingents, contacts qu'il fait, d'autre part, organiser a Paris et dans nos provinces.

Deux tiers des représentants élus devront être des musulmans

De cette évolution qui implique des efforts très vastes s et très prolongés, qu'elles seront les suites politiques ? Il me parait bien inutile de figer d'avance par des mots ce que l'entreprise elle-même va façonner peu à peu.

Deux choses en tout cas sont certaines, la première concerne le présent, dans deux mois l'Algérie élira ses représentants au même titre que la métropole, mais les deux tiers au moins entre eux devront être des musulmans.

La seconde se rapporte à l'avenir, de toute manières parce que c'est la nature des choses.Le destin de l'Algérie aura pour bases, tout à la fois, sa personnalité et une solidarité étroite avec la métropole française.

Pour le bien des hommes en Algérie, de ses femmes et de ses enfants, cette transformation féconde doit nécessairement s'accomplir, il le faut pour la paix du monde, car personne n'a intérêt à la stagnation d'aucun peuple, excepte cette sorte de gens qui utilisent pour leurs ambitions la révolte et la misère des autres qui donc, sinon la France peut réaliser cette grande œuvre.

Et bien cette, la grande œuvre politique, économique, sociale, culturelle à réaliser ici, qui donc peut la mettre en œuvre, oui qui donc, sinon la France ? Or, il se trouve

الوثيقة رقم :02

que la France le veut et qu'elle en a les moyens, les suffrages des algériens viennent de prouver, d'autre part, qu'ils désirent que cela soit fait et que cela soit fait avec la France, pourquoi tuer ? Pourquoi détruire ?

Alors, ne me tournant vers ceux qui prolongent une lutte fratricide, qui organisent dans la métropole de lamentables attentats, qui déversent leurs invectives à travers les chancelleries, les officines, les radios, les feuilles publiques de certaines capitales, je leur dis: pourquoi tuer? Il s'agit de faire vivre, pourquoi détruire ? Le pouvoir et de construire, pourquoi hair ? Il faut coopérer, cessez donc ces combats absurdes, aussitôt l'espérance refleurira en tous points de l'Algérie, aussitôt se videront les prisons, aussitôt s'ouvrira un avenir assez grand pour tout le monde, en particulier pour vous-mêmes.

Et puis, m'adresse à tels états qui s'appliquent à jeter, ici de l'huile sur le feu, tandis que leurs peuples douloureux halètent sous les dictatures, je leur déclare "ce qui la France et la France seulement et en mesure d'accomplir et que les algériens demandent, vous pouvez vous le faire ?

Non, alors dans l'intérêt commun de tous les hommes, que ne laissez –vous faire la France ? A moins qu'en vous efforçant d'envenimer les déchirements.

Vous ne chercherez à donner le change sur vos propos embarras, mais au point où en est le monde ?, les haineuses excitations ne peuvent servir qu'à préparer un cataclysme universel.

" Deux routes seulement s'ouvrent à la race des hommes ; la guerre ou la fraternité ? en Algérie, comme partout, la France pour son compte a choisi la fraternité.

Vive la république.

Vive l'Algérie.

Vive la France.

الوثيقة رقم :03